CD/PV.166
25 March 1982
ARABIC

لجنة نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة والستين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الخميس ، ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٢ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ماريو أليسي (ايطاليا)

GE.82-61783

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ى. ل. اسرائيليان
	السيد ل. أ. ناومف
	السيد ف. أ. ادفوكوشين
	السيد م. م. ايبوليتوف
	السيد ى. ف. كوستنكو
	السيد أ. ب. كوتيوف
	السيد ف. ف. برياكين
اثيوبيا	السيد ت. تيريفي
	السيد ف. يوهانس
الارجنتين	السيد خ. ك. كراسالس
	الآنسة ن. ناشمبيني
استراليا	السيد د. م. سادلير
	السيد ر. ستيل
	السيدة س. فريمان
	السيد ت. فرندلي
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	السيد ف. روث
	السيد هـ. فيغنير
	السيد ن. كلينغر
	السيد ف. رور
اندونيسيا	السيد ن. سوتريسنا
	السيد ب. مونا
	السيد إ. دامانيك
	السيد أ. بحرين
	السيد هاريوماترام
	السيد ب. سمانجونتاك
ايران	السيد م. مهلاتي
	السيد ج. زهرنيا
ايطاليا	السيد م. أليسي
	السيد ب. كابراس
	السيد س. م. أوليفا
	السيد ر. دى كارلو

الحاضـــــرون في الجلسة (تابع)

باكستان	السيد م• أحمد
	السيد م• أكرم
	السيد ط• ألطف
البرازيل	السيد س• م• دى سوزا اى سيلفا
	السيد س• دى كيروز دوراته
بلجيكا	السيد ج • م• نوارفاليس
	الآنسة دى كليرك
بلغاريا	السيد ب• غريتبرغ
	السيد إ• سوتيروف
	السيد ب• بوشيف
	السيد ن • ميخايلوف
	السيد ك• براموف
بورمـــا	السيد مونغ مونغ غي
	السيد ثان تون
بولنـــدا	السيد ب• سويكا
	السيد ج • زافالونكا
	السيد س• كونيك
	السيد ى• سيالوفتش
	السيد ت• ستروبفاس
بيـــرو	السيد خ • بينافيدس دى لا سوتا
تشيكوسلوفاكيا	السيد م• فيفودا
	السيد ى• ستروتشكا
	السيد ى• فرانيك
الجزائـــر	السيد مسعود معطي
	السيد معاشي
	السيد ع• طفار
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	السيد غ• هيردر
	السيد هـ• تيليكه
	السيد م• كاولفوس
	السيد ى• موبرت
رومانيـــا	السيد ت• ميليسكانو
	السيد م• س• دوغارو

الحاضرون في الجلسة (تابع)

زائـــير	السيد ب• أ • نزنجيا
	الآنسة ايزاكي ايكانغا كابيا
	السيد أ • نيوك
سري لانكـا	السيد ت• جاياكودى
السويـد	السيد س• ليد غارد
	السيد ك • م • هيلتينيوس
	السيد هـ • برغلوند
	السيد ج • لوندين
	السيد ج • ايكهولم
الصـين	السيد تيان جين
	السيد لين تشنغ
	السيد فنغ جينياو
	السيد لي ويمين
فرنسـا	السيد ف• دى لا غورس
	السيد ج • دى بوس
	السيد جيسبير
	الآنسة ل • غازيريان
	السيد م • كوتير
فنزويـلا	السيد ر• ر• نافارو
	السيد أ • أ • اغيلاربارد و
كنـدا	السيد ج • ر• سكينر
	السيد إ • ب• هامبلين
كوبـا	السيد ب• نونييث موسكيرا
	السيد ج • ل • غارثيا
كينيـا	السيد د • د • س• دون نانجيرا
	السيد ج • موريوكيبوى
مصـر	السيد السيد عبدالرؤوف الريدى
	السيد أ • ع• حسن
	السيد م• ن • فهمي
	الآنسة و• بسيم

الحاضرون في الجلسة (تابع)

المغرب	السيد ع. الصقلي
	السيد س. م رحالي
	السيد م. الشرايبي
المكسيك	السيد أ. غارثيا روبليس
	السيدة ز. غوفثالث اى رينيرو
المملكة المتحدة	السيد ل. ج. ميدلتون
	السيدة ج. ا. لينك
	الآنسة ج. إ. ف. رايت
منغوليا	السيد د. اردمبيلغ
	السيد س. أ. بولد
	السيد ل. بايار
نيجيريا	السيد ج. أ. ايجيوبرى
	السيد و. و. أكينسانيا
	السيد ت. أغيني — ايرونزى
الهند	السيد أ. ب. فنكاتسواران
	السيد ش. ساران
	السيدة ل. بورى
هنغاريا	السيد إ. هولاى
	السيد إ. كوميفش
	السيد ف. غاشدا
	السيد ك. غيورفي
هولندا	السيد هـ. فافنماكرز
	السيد أ. ج. ج. اومز
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ل. ج. فيلدز
	السيد م. بسبي
	السيدة س. ف. بورك
	السيد ج. ميسكل
	السيد ر. ف. سكوت
	السيد ر. ميكولاك
اليابان	السيد ى. أوكاوا
	السيد م. تاكاهاشي
	السيد ك. تاناكا
	السيد ت. آراى

الحاضرون في الجلسة (تابع)

يوغوسلافيا	السيد م. ميخايلوفيتش
	السيد ف. فويفودتش
أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام	السيد ر. جايبال
نائب أمين لجنة نزع السلاح	السيد ف. بيراساتيغي

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أعلن افتتاح الجلسة العامة السادسة والستين بعد المائة للجنة نزع السلاح •

تستمر اللجنة اليوم في النظر في البند الرابع من جدول أعمالها : " الأسلحة الكيميائية "، وعلى أى حال ، فطبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، يجوز للأعضاء الذين لديهم الرغبة في القاء بيانات حول أى موضوع آخر يتعلق بعمل اللجنة ، القيام بذلك •

وأود أن أرحب اليوم في اللجنة ، بزائرين موقرين هما ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية وممثل هنغاريا •

لقد قام سعادة السفير روث بالقاء بيانات أمام اللجنة مرات عدة فيما مض وهو كما تعلمون مفوض حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية في نزع السلاح وتحديد الأسلحة • وقد عرف بنشاطه الكبير في شؤون نزع السلاح ، ليس فقط في هذه اللجنة وانما أيضا في نيويورك ، حيث قام بحضور الدورات العادية للجمعية العامة •

أما سعادة السفير ايمرى هوللاى ، نائب وزير خارجية هنغاريا ، فهو أيضا دبلوماسي ذو خبرة وقد خدم مرتين في منصبه الحالي ومنذ عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٨٠ ، كان ممثلا دائما لبلاده لدى الأمم المتحدة في نيويورك وقد شارك باعتباره خبيرا في الدبلوماسية المتعددة الأطراف في عدد من المؤتمرات الدولية ، بعضها عن نزع السلاح •

وانني لأعلم أن أعضاء اللجنة سوف ينصتون باهتمام كبير الى البيانات التي سوف يلقيها زائرانا ، كما أن وجودهما بيننا هنا يحظي بتقدير عظم •

ويوجد على قائمتي للمتحدثين اليوم ممثلو جمهورية ألمانيا الاتحادية وهنغاريا والولايات المتحدة ومنغوليا وبلغاريا والاتحاد السوفياتي وكينيا والأرجنتين والصين • وقد أعرب عضو آخر من أعضاء اللجنة عن رغبته في التحدث اليوم وأتمنى أن أتمكن من اعطائه الكلمة وعلى أى حال ، بما انه لدينا تسعة متحدثين على قائمة هذا الصباح ، فقد تكرم بالموافقة على التحدث فقط اذا ما كان لدينا وقت كافي بعد انتهاء قائمة المتحدثين المذكورة •

أعطي الكلمة الآن لأول متحدث على القائمة ، ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية ، مفوض الحكومة الفيدرالية لنزع السلاح وتحديد الأسلحة ، سعادة السفير روث •

السيد روث (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، انه لمن دعواعي الشرف العظيم بالنسبة لي ، أن أتوجه بالحديث للجنة نزع السلاح مرة أخرى وقد كانت المرة الأخيرة التي حظيت فيها بهذا الشرف في ٦ آب/أغسطس ١٩٨١ • وفي تلك المناسبة ، قمت بشرح موقف حكومتي من مشروع البرنامج الشامل لنزع السلاح (الوثيقة CD/205) التي اشتركت في تقديمها استراليا وبلجيكا واليابان والمملكة المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية • وفي الوقت ذاته ، فقد تمكنت من تكوين انطباع شخصي عن الاحساس العظيم بالمسؤولية ، والتفاني في التفاوض الجاد والخبرة التي تميز عمل اللجنة وقد حذرت ، في بياني من الحماس الزائد أو الاستسلام وذكرت انني قد شعرت بالتشجيع على وجه الخصوص أمام المفاوضات في الأفرقة العاملة الخاصة بالأسلحة الكيميائية والاشعاعية ، وقد لاحظت بمزيد من الرضى أن العمل من أجل اتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية والاشعاعية قد ازداد كثافة •

لقد دخل العمل من أجل برنامج شامل لنزع السلاح مرحلة مصيرية • وسوف نستمر في الاسهام البناء في عمل اللجنة الهادف الى تقديم نتيجة تحظى بتأييد كل الأطراف الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية القادمة •

وكما نعلم جميعا ، فان احتمالات نجاح ملموس لجهود اللجنة يتوقف الى حد كبير على ما اذا كان هناك تحسن في المناخ الدولي ، خاصة ما بين الشرق والغرب وللأسف أن هناك اتجاها عكسيا يبعث على الأسى : فمنذ ١٣ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨١ وهناك ظل قاتم يجثم على العلاقات ما بين الشرق والغرب كنتيجة لحدث جاء مضادا لأهداف ونتائج مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا • وقد أكدت عضوة وفدي ، من بينها وفدي ، على ذلك في المناقشة العامة في بداية هذه الدورة •

ان تحديد ملموس وواقعي للأسلحة مازال مهمة ملحة من مهام سياسة الأمن الدولي ولذلك ، فما يبعث على الرضا أن اللجنة قد تمكنت من الاتفاق على برنامج عمل فعال ، وأنه أمكن صياغة ولاية أكثر امتدادا للفريق العامل المختص بالأسلحة الكيميائية وانه قد أمكن تحقيق تقدم في سبيل انشاء فريق عامل جديد حول موضوع التجريب النووي مع التركيز على مشكلات التحقق من الالتزام بحظر التجريب الشامل •

وحكومتي ، التي تعلق منذ البداية أهمية كبيرة على عمل اللجنة في مجال حظر الأسلحة الكيميائية ، مستعدة لتقديم مساهماتها حتى يمكن التوصل الى النجاح ويقدم وفدي ، واضعا ما سبق في الاعتبار ، ورقة عمل جديدة حول مسألة التحقق من الالتزام بمعاهدة تمنع تطوير وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتشترط تدمير المخزونات ومعامل الانتاج الموجودة • اننا نفعل ذلك مع العلم بأن قدر كبير من الاتفاق قد تم تحقيقه حول نطاق الاتفاقية وحول التعريفات • وللأسف ان هذا التطور الايجابي لم يواكبه حتى الآن تقدم مماثل من أجل حل قضية التحقق الخلافية •

ان موقف حكومتي واضح :

فجمهورية ألمانيا الاتحادية طرف متعاقد في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، الذي انضمت اليه دون أي تحفظات والأكثر من ذلك ، انها أصبحت في عام ١٩٥٤ الدولة الوحيدة التي الزمت نفسها — أمام حلفائها — بألا تنتج أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو نووية • وعند توقيع اتفاقية الأسلحة البكتريولوجية في عام ١٩٧٢ ، أعلنت حكومتي أنه " في دائرة الأسلحة الكيميائية ، فانها لن تنتج أو تحصل أو تخزن في اطار سلطاتها أي من عوامل الحرب التي سبق أن التزمت بعدم انتاجها " • وفيما يتصل بالتزامها ، وافقت حكومتي على التحقق الدولي من عدم انتاج الأسلحة الكيميائية • وقد عرضت التجربة التي تم اكتسابها من هذا التحقق العملي في الحلقة الدراسية الدولية التي عقدت في آذار/مارس ١٩٧٩ والتي سجلت في الوثيقة CD/37 •

وبالنظر لهذه الظروف ، وجدت حكومتي مبررا في القيام بجهود نشطة للترويج لعقد اتفاقية شاملة وفي نفس الوقت قابلة للتحقق حول الأسلحة الكيميائية وقد ساند البرلمان الألماني هذه الجهود بالاجماع ففي قرار اتخذه البرلمان بالاجماع في ٣ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨١ ، دعا لجنة نزع السلاح لبذل جهود أكبر مما بذلها حتى الآن من أجل ابرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي يراها ضرورية والتي يجب أن يشكل التحقق الدولي الفعال جزءا أساسيا منها •

انني أعلم اننا أتفقنا جميعا على النقاط التالية :

- ينظر الرأى العام العالمي الى الأسلحة الكيميائية على أنها بغيضة وانها تشكل بوجه خاص تهديدا عظيما للسكان المدنيين •
- لا يمكن ازالة خطر امكانية استخدام هذه الأسلحة في المواجهات المسلحة على الرغم من أن بروتوكول جنيف يحرم استخدامها طالما أن هذه الأسلحة قائمة الوجود •
- ويجب تفادى هذا الخطر ، والواقع أن هذا الخطر يمكن تفاديه ويتطلب هذا اتفاقا ينص على تدمير كل الأسلحة الكيميائية الموجودة حاليا على أن يخضع ذلك لتحقق مناسب ويضمن انه ما من دولة يمكنها في المستقبل أن تطور أو تنتج أو تخزن أسلحة كيميائية •
- ينبغي تأمين الالتزام بمثل هذا الاتفاق تأمينا يعتمد عليه فهذه هي الوسيلة الوحيدة لضمان الحظر الشامل لويلات الحرب الكيميائية من العالم والى الأبد •

وتجربتنا فيما يتعلق بالتحقق من عدم انتاج الأسلحة الكيميائية تدعم اعتقادنا في انه على الرغم من تعقد المشكلات المتعلقة بها وتعدد أوجهها بالمقارنة بتلك المتصلة باتفاقات تحديد الأسلحة الأخرى ، الا أن ذلك لا يمنع من امكانية التوصل الى حلول عملية لها يمكن قبولها عالميا • واسمحوا لي أن ابرز بعضا من عناصر اتفاق التحقق الضرورى •

(أ) لا يمكن رصد اتفاقية للأسلحة الكيميائية بواسطة وسائل وطنية فقط • فلا يمكن معرفة ما يجرى داخل مصنع كيميائي بالاكتفاء بالنظر اليه من الخارج ؛

(ب) التفتيش على الموقع بواسطة فرق من الخبراء الدوليين يجب أن يشكل عنصرا ثابتا من نظام التحقق ؛

(ج) نظام التحقق الذى يمكن الاعتماد عليه له وظيفتان رئيسيتان : يجب أن يسمح بفحص المواقف التي تحتاج الى ايضاح بشكل محايد ، كما يجب أن يضمن الالتزام بالاتفاقية وتنفيذها بواسطة تدابير دولية منتظمة ، لا تفرقة فيها طبقا لاجراءات محددة ؛

(د) ضرورة حماية المصالح الشرعية في الحفاظ على السرية الكاملة للانتاج الكيميائي وطرق البحث •

وفي رأيي ، أن هناك احتمالات مبشرة للتقدم نحو اتفاقية شاملة للأسلحة الكيميائية وقد أعلن رئيس الولايات المتحدة حديثا ، بوضوح تام أن بلاده تعتبر ابرام اتفاقية شاملة وقابلة للتحقق حول الأسلحة الكيميائية أولوية عليا في سياستها لتحديد الأسلحة وانها سوف ترحب بمثل هذا الانجاز في عام ١٩٨٤ لانها بذلك لن تحتاج لاستئناف انتاج الأسلحة الكيميائية التي أوقفتها الولايات المتحدة في عام ١٩٦٩ أو الى ادخال أسلحة كيميائية حديثة • ولأول مرة يحصل فريق اللجنة العامل المختص بالأسلحة الكيميائية على ولاية شاملة من أجل صياغة الاتفاقية • وقد تم التعجيل بالمناقشة في هذا الفريق العامل مع تكثيفها ويمكن للعمل القادم للجنة أن يبنى على التقدم الجوهرى الذى تم تحقيقه بالفعل • لقد تزايد احساس الرأى العام الدولي بموضوع

الأسلحة الكيميائية بواسطة التقارير الخاصة باستخدام هذه الأسلحة في مناطق الأزمات في جنوب آسيا ولذلك فان الظروف مهيأة لنتيجة ناجحة يمكنها أن تحرر النوع الانساني من كابوس مخيف •

والمقصود من ورقة العمل التي قدمها وفدي اليوم الاسهام بشكل بناء في تقديم حلول عملية لواحدة من المشكلات التي لا زالت تثير أعظم الصعوبات وهي مشكلة التحقق المناسب •

وقد استرشد كتاب هذه الورقة بالأهداف التالية : نحن نقترح نظاما للتحقق يعتبر ، من وجهة نظرنا ، فعال ومقبول فهو يعترف بضرورة الحفاظ على النفقات ومتطلبات الأيدي العاملة داخل حدود معقولة •

وتقدم الورقة تصورا لمراجعة دورية من أجل رصد كل من تدمير المخزون القائم فعلا من الأسلحة الكيميائية ومنشآت الانتاج والالتزام بعدم تصنيع الأسلحة الكيميائية • بالاضافة الى ذلك ، تدعو الورقة للتفتيش بالتحدي وهي امكانية التحقق الخاص في حالة وجود شكوك ذات أساس وأي من هذين الاجرائين لا يكفي في حد ذاته ، وانما يجب أن يتضمن نظام التحقق كلا النوعين •

ولا تتخطى الورقة حقيقة أن نظام التحقق يمكنه أن يكون أكثر اتساعا • فنحن لا نستبعد امكانية تعريف اجراءات اضافية لبناء الثقة في مجال الأسلحة الكيميائية قد يكون لها آثار خاصة من الناحية النفسية والسياسية • ولا تحتوي الورقة على اقتراحات محددة في هذا المجال فالهدف منها هو ابراز عناصر نظام التحقق الذي نعتبره ضروريا لأي حظر للأسلحة الكيميائية •

ودعوني أضيف كلمات قليلة حول المراجعة الدورية الواردة في الورقة • اننا نشعر اننا لم نقترح أي تدابير غير معقولة ، وقد تم ابراز التحقق من الالتزام بعدم تصنيع الأسلحة الكيميائية ، ونحن نرى أنه يكفي ضمان حدوث عينات تفتيش على الموقع على المعامل الكيميائية التي تنتج موادا عضوية فوسفورية وتوصي الورقة باجراء قرعة لاختيار المعامل للتفتيش • وفي رأينا ، ان امكانية وقوع القرعة على منتهك محتمل للاتفاقية يفيد في تأمين تدابير ثقة واسعة من أن الاتفاقية يتم الالتزام بها •

وقد تم اقتراح قواعد محددة للتحقق من تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية ومنشآت الانتاج وهي توفر عمليات تفتيش اجبارية قبل وأثناء الفترة التي تتم فيها عملية التدمير ، ومن خلال الفترة نفسها ينبغي القيام بعمليات رصد يتفق عليها بواسطة المساعدات الفنية بالاضافة الى عمليات تفتيشية عشوائية على الموقع •

وكما تلاحظون ، فاننا لا نقترح تضمين الورقة لعمليات مراقبة دورية لرصد انتاج العوامل المزدوجة الغرض ، وفي هذا الصدد ، فان نطاق الاتفاقية يتسع الى ما هو أبعد من نظام التحقق المقترح ويبدو هذا لنا تحديدا له ما يبرره • وفي رأينا ، أنه من الصعب القيام بتحقق كامل من الناحية الفنية في هذا المجال بالذات • والأكثر من ذلك ، وقبل كل شيء ، فالعوامل المعنية تعتبر ذات أهمية عسكرية أقل ولذلك فان عمليات المراقبة الدورية التي تقترحها الورقة تنصب على العوامل بالغة السمية • وفي هذا الاطار فان التصميم الحالي لمنشأة الانتاج سوف يعطي مؤشرا لما اذا كانت الاتفاقية يجري انتهاكها •

وتقترح الورقة في هذا الصدد أيضا طريقة للتحقق من عدم انتاج الأسلحة الثنائية ويشتمل ذلك على أخذ عينات يتم تحليلها في موقع التفتيش نفسه ويشمل التحليل اجراء تلخيصا يثبت عدم انتاج السلائف الأساسية للأسلحة الثنائية لكنه لا يكشف عن التركيب الكامل الحالي للعينة • وعندما

اتحدث عن الثنائيات ، فانني أقصد بذلك تركيبة تحتوى على سليفة أساسية كأحد مكوناتها وهذه السليفة الأساسية هي مركب عضوى فوسفورى لازم للسلاح الثنائي • وهذه السليفة الأساسية هي التي يجب أن تخضع لعملية التحقق ، ولهذا فمن غير الصحيح أن تقنيات انتاج الثنائيات لا يمكن أن تخضع لنظام تحقق معقول وفعال ، وفي هذا الاطار أود أن أضيف أن مصطلح " ثنائي " ، كما ورد في الورقة ، يتضمن الأسلحة المصنوعة من اثنين أو أكثر من المواد النشطة •

ودعوني أؤكد لكم ان الاجراء المقترح يهدف الى استبعاد امكانية حدوث أى انتهاك •

ان الصناعة الكيميائية في بلادى ، والتي تواجه منافسة حيوية في كل من السوق الدولية والسوق المحلية ، تؤيد بقوة المقترحات الواردة هنا وهي مستعدة لاقتسام الخبرة التي اكتسبتها مع أى طرف مهتم بهذا المجال •

انني أدعو كل الوفود المشتركة في لجنة نزع السلاح الى القاء نظرة فاحصة على ورقتنا وأن يضمنوها في اعتباراتهم فالتحفظات القائمة منذ أمد طويل يجب أن يعاد النظر فيها وذلك لصالح الثقة والتعاون الدوليين المتزايدين ، كما يجب الاعتراف بالتفتيش على الموقع ذى التعريف الواضح كوسيلة ملائمة للتحقق في مجال الأسلحة الكيميائية ، فسوف يؤدى ذلك أيضا الى خلق ظروف مواتية للجهود الأخرى لنزع السلاح وتحديد الأسلحة • ان التحقق الذى يمكن الاعتماد عليه ليس ميزة أو عيب لأى طرف فردى ، بل انه يخدم مصالح كل شخص معني ويقوى الثقة العالمية في اتفاقات تحديد الأسلحة والتوقعات الواقعية للتوصل الى تدابير تعاونية تهدف الى تأمين الالتزام بالنتائج التي تم التفاوض حولها •

ومنذ تم التوصل الى بروتوكول جنيف في عام ١٩٢٥ ، أصبحت هذه مسرحا لعديد من المساعي الدولية الناجحة من أجل نزع السلاح وتحديد الأسلحة وهي في الوقت الحالي لا تستضيف فقط لجنة نزع السلاح وانما أيضا محفل تفاوضي آخر ذا أهمية حيوية بالنسبة للأمن والاستقرار في أوروبا وفي العالم كله ، وأشير بالطبع الى المفاوضات الأمريكية السوفياتية حول خفض وتحديد الأسلحة النووية متوسطة المدى ، التي سوف تستأنف جولة جديدة في ٣٠ أيار/مايو بعد توقف متفق عليه لمدة شهرين • وحكومتي ، بكل تأكيد ، تتابع هذه المحادثات باهتمام متعاظم وتشارك بنشاط في مفاوضات حلف شمال الأطلنطي حول هذا الموضوع •

ومن وجهة نظرنا أن المفاوضات الثنائية الأمريكية السوفياتية INF وجهود اللجنة المتعددة الأطراف للتوصل الى اتفاقية شاملة حول الأسلحة الكيميائية لهما سمة مشتركة : فكلتاهما تهدف الى الناتج الصفرى ، أو بمعنى آخر ، فمفاوضات الـ INF تهدف الى التخلص من كل القذائف النووية طويلة المدى ذات القواعد الأرضية ، في الوقت الذى ترمي فيه جهود هذه اللجنة الى التخلص من كل الأسلحة الكيميائية رامية بذلك الى الاسهام في التوصل الى نتائج على أدنى المستويات وتأمل حكومتي أن يتم تحقيق هذه النتائج الجوهرية في كلتا الحالتين وسوف نؤيد كل جهد من أجل التحرك في اتجاه نتائج بناءة وملموسة لتسهيل المفاوضات والوصول بها الى نتيجة ناجحة •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية على بيانه وأود الآن أن أعطي الكلمة لممثل هنغاريا ، سعادة نائب وزير الخارجية ، السيد ايمرى هوللاى •

السيد هوللاى (هنغاريا) الكلمة بالانكليزية) : اسمح لي أولا أن أشكرك على كلمات الترحيب البالغة الرقة التي وجهتها لي باسم سيادة الرئيس ، وأن أشارك زئيس وفد هنغاريا في تهانيه الصادقة التي أعرب عنها بمناسبة توليكم رئاسة اللجنة لشهر آذار/مارس. انه لامتياز بالنسبة لي أن أتحدث اليوم الى لجنة نزع السلاح وأقدم آراء حكومتي حول بعض من القضايا بالغة الأهمية التي تشغل حاليا اهتمام الشعوب وممثليها ، كما أنه من دواعي سروري الشخصي أيضا أن أرى وجوها كثيرة مألوفة لي حول هذه المائدة . انني أشعر بالسعادة لأنه قد اتيحت لي فرصة العمل مع الكثيرين منكم في الأعوام الماضية وأتطلع الى التعاون معكم جميعا في مناسبات قادمة .

لا يوجد شخص واحد في هنغاريا يختلف مع قرار المؤتمر الثاني عشر لحزب العمال الاشتراكي الهنغاري الذى يقول " في عصرنا هذا ، يتحتم على النوع الانساني أن يحافظ على السلام ويمنع اندلاع حرب عالمية جديدة " وهذه الوحدة الوطنية هي أصلب أساس تقوم عليه السياسة الخارجية لحكومتي ، التي تعد هدفها الأساسي الاسهام في تدعيم السلام والأمن الدوليين ، وتخفيف التوتر وازالة خطر الحرب .

ومن أجل تحقيق هذا الهدف ذى الأولوية ، قامت حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية ومازالت تقوم بكل ما في وسعها للترويج لكل جهد يهدف الى ايقاف وتحويل سباق التسلح ، وخفض الأسلحة والقوات المسلحة والتوصل الى الجراءات أصيلة وفعالة لنزع السلاح وكدليل على التزامنا العميق بالحد من الأسلحة ونزع السلاح ، يمكنني أن أذكر أن هنغاريا طرف في كل الاتفاقات الدولية السارية في هذه المجالات وانها قد ساهمت بنشاط في وضع الكثير من تلك الاتفاقات ولا يضن ممثلو بلادى بأى جهد يمكن بذله بشكل نشط وبناء في كل المحافل التي تتداول أو تتفاوض حول هذه القضايا .

وقد كرست جمهوريا هنغاريا الشعبية دائما ، اهتماما خاصا لعمل لجنة نزع السلاح . اننا مقتنعون ان اليوم ، في الوقت الذى يتسم فيه الوضع الدولي بتعاظم المواجهة بين قوى الحرب والسلام ، والذى تحاول فيه الدوائر العسكرية العدوانية الاخلال بتكافؤ القوى القائم وتسعى جاهدة للتفوق العسكرى ، اليوم تصبح مسؤولية هذه اللجنة ، المحفل الدولي الوحيد للتفاوض حول القضايا الشاملة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح ، مسؤولية أكبر بكثير من أى وقت مضى . ونتيجة لذلك ، فقد تزايدت بالمثل مسؤولية الدول الأعضاء في هذا الجهاز . والآن ، وقد أصبحت كل الدول الحائزة للأسلحة النووية ومعظم البلدان ذات الأهمية العسكرية ممثلة هنا في هذا الجهاز التفاوضي المتوازن ، فلا تملك اللجنة ازاء نقائصها الا أن تلوم نفسها أو بعض أعضائها .

وفي صدد الاعداد لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، يجب على الدول الأعضاء في لجنة نزع السلاح أن يواجهوا مشكلة تبعث على الاحباط : هل يجب على كل منهم أن يشترك بالتساوى في تحمل اللوم لعدم استخدام السنوات الثلاثة الماضية استخداما كاملا ؟ ففي عالم يشعر بالانزعاج ، وحيث يحكم الرأى العام على اللجنة وفقا للمدى الذى نجحت فيه في ايقاف سباق التسلح وتحقيق استقطاعات جوهرية من برنامج التسلح الضخمة ، تبدو الاجابة على ذلك السؤال واضحة وضوح بيان الموازنة الخاص بغالبية الدول الأعضاء التي قدمت عبر الأعوام اقتراحات ملموسة ومشروعات معاهدات وأوراق عمل ذات مضمون بالاضافة الى التدابير الحقيقية لتحديد الأسلحة التي اتخذت من جانب واحد من أجل اعطاء المثل وتمهيد الطريق لاتفاقات عادلة .

ففي عالم يفرض فيه تراكم الأسلحة ، وعلى وجه الخصوص الأسلحة النووية ، خطرا دائما على كل ما بقي على وجه الحياة من انسان وحضارة ، وعندما تجد كل شعوب العالم مصلحة حيوية في نجاح نزع السلاح ، يصبح واجب الدول المتعلق بالتفاوض بحسن نية التزاما أساسيا وهو التزام تم اعتناقه بالاجماع في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح • وعلى ذلك فان أى دولة لا تنوى الاضطلاع بالتزاماتها ، توقع على كاهلها مسؤولية جسيمة •

وجمهورية هنغاريا الشعبية ، مثل غيرها من الدول الاشتراكية ، تتبع سياسة خارجية يهدف قوامها الى تحديد الأسلحة ونزع السلاح • وقد أعادت هنغاريا ، مع غيرها من الدول الأخرى الأعضاء في حلف وارسو ، التأكيد على استعدادها للتفاوض وابرام اتفاقات حول تحديد وتخفيض أو حظر أى نوع من الأسلحة على أساس متبادل وعادل ، وكما ورد في البيان الصادر عقب اجتماع وزراء خارجية دول حلف وارسو في أواخر العام الماضي ، فان هذا الاستعداد " لا ينطبق فقط على الأسلحة النووية وكل أسلحة الدمار الشامل وانما أيضا على الأسلحة التقليدية وهو ينطبق أيضا على الخفض العددى للقوات المسلحة للدول " •

لقد أعلن ممثلو حكومتي في مناسبات عديدة أن وقف سباق التسلح النووى وازالة خطر كارثة نووية مدمرة ونزع السلاح النووى تعتبر كلها مسائل ذات أولوية قصوى بالنسبة لجمهورية هنغاريا الشعبية • اننا مستمرون في التمسك بأنه في اطار تدابير نزع السلاح النووى ، يجب معالجة قضية الحظر الكامل والشامل لكل التجارب على الأسلحة النووية كضرورة قصوى • وفي هذا الصدد ، فقد رحب وفدى بالخطوة البناءة التي اتخذها الاتحاد السوفياتي عندما أعرب عن استعداده لقبول مثل هذا الحظر لفترة مبدئية محددة على أساس ثلاثي ونحن مقتنعون اقتناعا عميقا بأن الحظر الشامل للتجريب سيكون له آثارا حافزة تمتد الى كل مشكلات نزع السلاح النووى •

وبالنسبة للدول الاشتراكية ، المتبنية للاقتراح الشامل الوارد في الوثيقة CD/4 ، فان أكثر الحلول جاذبية وملاءمة هو الاعداد والبدء في مفاوضات حول ايقاف انتاج كل أنواع الأسلحة النووية ، والخفض التدريجي لمخزوناتها حتى تتم الازالة الشاملة لهذه الأسلحة • وعلى أى حال ، فهناك عدة تدابير ، يمكنها أن تؤدى الى منهج شامل وأول هذه التدابير هو مزيد من التدعيم لنظام منع الانتشار ، وفي نفس النطاق ، اقرار اتفاق دولي خاص بعدم مركزة الأسلحة النووية في أراضي الدول التي لا تملك مثل هذه الأسلحة في الوقت الحالي •

ونحن نعتقد اعتقادا جازما ، ان اقرار مثل هذا الاتفاق ، يشكل في حد ذاته أحد التدابير الهامة ، بالاضافة الى امكانية استخدامه كسابقة لانشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية • لقد دافعت الدول الاشتراكية عن هذه الفكرة لمدة طويلة وبلدى يساند كل جهد يهدف الى خلق مثل هذه المناطق في أجزاء مختلفة من أوروبا مثل شمال القارة والبلقان بالاضافة الى الجزء الأوسط من القارة الأوروبية والذى نهتم به اهتماما خاصا ، كما أننا نحبذ انشاء منطقة سلام وتعاون في اقليم البحر المتوسط وتتفق الحكومة الهنغارية مع الرأى القائل بأن مثل هذه المناطق ستكون أدوات لخفض التوتر وتدعيم الثقة فيما وراء حدودها الجغرافية •

لقد اعترفت الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح بالمسؤولية الخاصة للقوتين العظميين الحائزتين للأسلحة النووية في مجال نزع السلاح النووى وقد

كان الاتحاد السوفياتي دائما على مستوى هذه المسؤولية ، وحتى بعد أن أوقفت الولايات المتحدة من جانبها المفاوضات الثنائية ، استمر الجانب السوفياتي في اظهار موقف بناء ودعا في مناسبات عديدة الى الاستئناف السريع للمحادثات ، خاصة تلك المتعلقة بتحديد الأسلحة الاستراتيجية . وتدعو الحكومة الهنغارية بقوة الى العودة السريعة الى هذه المفاوضات بهدف تحقيق تحديد ملموس وخفض للأسلحة الاستراتيجية . اننا مقتنعون ان هذا التغير في مجرى الأحداث سيكون له تأثير مفيد على المناخ الدولي ككل ، كما أنه سيروج للحد من الأسلحة ومفاوضات نزع السلاح في أطر أخرى كثيرة .

وهناك علاقة وثيقة بين المظاهر الشاملة لعملية محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية وبين قضية الأسلحة النووية متوسطة المدى في أوروبا وقد رحبت الحكومة الهنغارية بافتتاح المفاوضات حول هذا الموضوع المعقد بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وأعربت عن تأييدها الكامل للهدف السامي وللاقتراح السوفياتي البناء . اننا نحبذ التوصل لحل يؤدي الى التخلص الكامل من كل الأسلحة النووية متوسطة المدى المرتكزة في قارتنا ، رامين بذلك الى اخلاء أوروبا تماما من كل الأسلحة النووية . وقد برهن الاتحاد السوفياتي في الأسبوع الماضي مرة أخرى على تمسكه بموقفه الثابت في هذا الصدد عندما قرر القيام بخطوة من جانب واحد وعرض خفض عدد معين من القذائف متوسطة المدى في وقت متأخر من هذا العام . ان المجتمع الدولي والدول المختلفة كانت تتوقع حسن نية مشابه واستعداد متبادل على مائدة المفاوضات من جانب الطرف الآخر . وعلى أي حال ، فالرفض السريع من جانب الدوائر الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية لم يكشف الا عن نقص مقلق في الاستعداد للنظر العميق في المقترحات الهامة الهادفة لحل واحدة من أصعب المشكلات في أيامنا هذه .

وجمهورية هنغاريا الشعبية ، مثل أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية ، تشعر بقلق مشروع فيما يتعلق بأمنها ، الى جانب أمن كل شعوب العالم ونحن مقتنعون أن أفضل حل لابعاد تهديد الحرب النووية هو ازالة كل الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن أو على الأقل تجريم أول استخدام لمثل هذه الأسلحة باعتبارها أخطر الجرائم ضد البشرية وعلى أي حال ، فالاجراءات الجزئية ، يمكن أيضا أن تسهم في تدعيم أمن الدول .

وفي هذا الاطار أود أن أؤكد على أن حكومتي تعلق أهمية عظيمة على تقوية ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ونقطة انطلاقنا هي أن هذه الدول — مثل بلدي — التي تخلت عن الحصول على الأسلحة النووية بموجب أداة قانونية دولية صحيحة ، والتي تخلو أقاليمها من الأسلحة النووية لدول أخرى ، لها حق ثابت في ضمانات غير مشروطة بأنها ، تحت أي ظروف ، لن تكون عرضة لاستخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها . اننا مستمرون في التمسك بحل في اطار اتفاقية دولية ، وعلى أي حال فاننا نؤيد وجود اعلانات من جانب القوى الحائزة للأسلحة النووية في هذا الصدد ، متطابقة في مضمونها وموثقة بواسطة مجلس الأمن في منظمة الأمم المتحدة وذلك كخطوة أولى .

لقد شعر الشعب الهنغاري بصدمة عميقة وقلق في آب/أغسطس الماضي عندما أعلنت حكومة الولايات المتحدة بدء انتاج الرؤوس الحربية النيوترونية على نطاق واسع ، حتى مجرد فكرة امكانية استخدام مثل هذا السلاح تدعو الى الأسى العميق وتولد شعورا قويا بالاستنكار في العالم كله .

وبوجه خاص في أوروبا حيث تتجه النية لنشرها وتدعو حكومتي ، بكل تصميم ، لجنة نزع السلاح الى البدء ، دون أي تأخير ، في مفاوضات حول اتفاقية لحظر هذا السلاح البشع بطريقة شاملة •

ان الوقت الطويل الذي كرسته للمسائل المتعلقة بنزع السلاح النووي ، تماما مثل الاهتمام الكبير الذي أظهره الوفد الهنغاري لكل القضايا ذات الصلة ، يشيران الى الأهمية القصوى والأولوية التي تعلقها جمهورية هنغاريا الشعبية على هذه المشكلات • وهذه الحقيقة ، على أي حال ، لا تنتقص من أراداتنا واستعدادنا للاستمرار في المفاوضات ذات المعنى حول كل البنود الأخرى الواردة على جدول أعمال اللجنة •

لقد كان وفد هنغاريا حقيقة ، ولزمن طويل ، واحدا من انصار التدابير الضرورية ، مثل ابرام اتفاقيات دولية هادفة لحظر تطوير وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدمير مثل هذه الأسلحة وحظر الأسلحة الاشعاعية الى جانب حظر تطوير وانتاج أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة لتلك الأسلحة •

وشعب بلدي ، مثل شعوب أوروبا كلها ، يشعر بقلق عميق بسبب التدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة حديثا فيما يتعلق بانتاج ونشر الأسلحة الثنائية • ويجب على كل الدول ، خاصة الدول الأوروبية أن ترفض بقوة وحزم الخطط الشريرة الرامية الى اغراق هذه القارة بموجات جديدة من الأسلحة النووية والنيوترونية والكيميائية وعلى هذه اللجنة أن تعجل ببذل الجهود الهادفة الى منع منحنى جديد بالغ الخطورة في مجال سباق التسلح الكيميائي وهناك خطوات سريعة يجب اتخاذها لمنع انتاج وانتشار أنواع جديدة من الأسلحة الكيميائية ، خاصة الأسلحة الثنائية ، بالاضافة الى منع انتشار الأسلحة الكيميائية في البلدان التي لا يوجد بها مثل هذه الأسلحة في الوقت الحالي •

لقد اشترك وفد هنغاريا بجدية في الجهود الخاصة بالتوصل الى مشروع معاهدة لحظر الأسلحة الاشعاعية وسوف يستمر في الاشتغال في المفاوضات التي تدور حول هذا الموضوع •

لقد قدم وفدي منذ أسبوع ، اقتراحا الى هذه اللجنة يتعلق بالخطوات المختلفة الهادفة الى منع جولة جديدة نوعية في سباق التسلح التكنولوجي والى تحقيق حظر شامل للأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل وقد اقترحنا أيضا النظر بجدية في صياغات ملائمة ، يمكن بواسطتها لكل الدول ، خاصة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والدول الأخرى ذات الأهمية العسكرية أن تقوم باعلانات قانونية ، متطابقة في مضمونها ، لادانة أي جهود جديدة لتطوير وتصنيع ونشر الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل والمنظومات الجديدة لتلك الأسلحة وتأمل حكومتي أن تلقى مبادرتنا اهتماما فاحصا ورد فعل ايجابي •

وقبل أن أنهي هذا العرض لموقف حكومتي المتعلق ببعض المشكلات الأساسية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح أود أن أشير الى اننا نؤيد بالكامل الاقتراح الذي قدمه الاتحاد السوفياتي في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة من اجل ابرام معاهدة دولية هادفة الى منع تحول الفضاء الخارجي الى مضمار جديد لسباق التسلح ، على أن يكون ذلك في اقرب وقت ممكن •

وفي النهاية ، أود أن أعيد التأكيد على الأهمية العظمى التي تعلقها جمهورية هنغاريا الشعبية على نجاح دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، ان وفودنا هنا في اللجنة وفي أجهزتها الفرعية وكذلك في اللجنة التحضيرية في نيويورك تضع ذلك في اعتبارها ، وتتعاون في الاستعداد لتلك الدورة بهدف تأمين تحقيق التوقعات المأمولة ونحسن نتوقع من الدورة الاستثنائية أن تصبح محفلا للقرارات ذات الاتجاه الفعلي وسوف نعمل كل ما في وسعنا للمساعدة في الحفاظ على النتائج التي تم التوصل اليها في الدورة الاستثنائية الأولى بل وتطويرها • نحن نرغب في الاسهام في الحفاظ على المبادئ المجسدة في الوثيقة الختامية والعمل على اعداد واقرار برنامج شامل لنزع السلاح •

لقد اشترك الوفد الهنغاري بهمة ومازال ، في صياغة ذلك البرنامج وموقفنا المبدئي معروف جيدا لكل شخص كما أن مقترحاتنا البناءة تلقى تقديرا وقبولا حسنا • لذلك ، فيمكنني أن أقتصر الآن على بيان بعض الاعتبارات الأساسية لحكومتي •

لقد أوضحت في الجزء الافتتاحي من بياني أن جمهورية هنغاريا الشعبية مستعدة وعازمة على مفاوضة وابرام اتفاقات حول تحديد وخفض أو حظر أي نوع من الأسلحة على أسس عادلة ومتبادلة وقد تم اعلان هذا الالتزام في مناسبات متعددة ، كان أحدثها في اعلان الدول الأعضاء في حلف وارسو والذي أقر في اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية ، المعقودة في وارسو في أيار/ مايو ١٩٨٠ وقد وقعت أكبر الشخصيات السياسية في الدول الأعضاء على هذه الوثيقة وناقشتها وأقرتها الأجهزة السياسية والتشريعية ذات الصلة وأود أن أشير الى أن هذا الاعلان يحتوى على وصف تفصيلي للالتزام ، الذي — في حقيقة الأمر — أعيد تأكيده وتطويره بواسطة وزراء خارجية بلدان حلف وارسو في اجتماعهم الأخير الذي عقد في بوخارست في كانون الأول /ديسمبر ١٩٨١ •

ان وفد جمهورية هنغاريا الشعبية مصمم على الاستمرار في المفاوضات في اتساق كامل مع المبادئ والاولويات التي أقرت بالاجماع في الدورة الاستثنائية الأولى وتجسدت في الوثيقة الختامية •

كما أننا نعتزم التفاوض حول كل التدابير بطريقة شاملة ، في تسلسل منطقي من التصرفات المترابطة الواجب اتخاذها في مراحل محددة من الزمن ونحن نؤيد تضمين البرنامج الشامل لنزع السلاح تدابير ملائمة تتعلق بعقد مراجعات دورية بهدف تأكيد تحقيق الالتزامات وانجاز التدابير المخطط لها مسبقا ومثل هذه المراجعات يجب أن تعطى مزيد من الدفعات لاستمرار عملية نزع السلاح كما يجب أن تؤدى في الوقت المناسب الى عقد أول مؤتمر عالمي لنزع السلاح • وفي رأينا ، أن هذه المؤتمرات العالمية يمكن أن تكون علامة على انجاز أهداف كل مرحلة أساسية من البرنامج الشامل لنزع السلاح ، الذي — نأمل بصدق — أن يؤدى في مستقبل ليس ببعيد الى نزع السلاح العام والشامل •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل هنغاريا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة والآن أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة سعادة السفير فيلدز •

السفير فيلدز (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : اننا في الحقيقة محظوظون اليوم لوجود اثنين من الضيوف الموقرين فيما بيننا في جلستنا العامة فوجودهما يؤكد الأهمية التي توليها حكومتاهما للجنتنا وتشعر حكومتي بسرور عظيم في الانضمام لك يا سيادة الرئيس

للترحيب بصاحبي السعادة السفير فردريك روشا من جمهورية ألمانيا الاتحادية ولنائب وزير خارجية هنغاريا السيد ايمرى هوللاى في اجتماعنا ، والاعراب لهما عن تقديرنا لوجودهما في اللجنة وأود أن أذكر أيضا ، بشيء من الأسف ، رحيل زميلنا وصديقنا الموقر ، سعادة السفير ميرسيا ماليتزا ، ممثل رومانيا القدير لدى هذا الجهاز ويجب أن أعترف أن أحاسيس مختلطة لأنه ، بينما ينبغي لي ، بل ولنا جميعا أن نفتقد عمله الماهر والخلاق في لجنتنا ، فيجب على أن أقول أن شعورنا بافتقاده هنا في جنيف ليس الا شعورا أنانيا لأنه سوف يتولى عمله في واشنطن وهناك سوف يصبح الممثل الدبلوماسي لرومانيا لدى الولايات المتحدة • انني اتمنى له كل الخير في مسؤولياته الجديدة وأعلم أنه سوف يقدم اسهاما عظيما في العلاقات الرومانية الأمريكية •

ان انجاز حظر كامل ، قابل للتحقق للأسلحة الكيميائية يعتبر هدفا مستقرا على مقربة من قمة جدول أعمال اللجنة وهو هدف تعلق عليه حكومتي أهمية كبيرة •

وقد أبرز السيد يوجين روستو ، مدير الوكالة الأمريكية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح في بيانه أمام اللجنة في ٩ شباط/فبراير ، موقف الولايات المتحدة فيما يتعلق بحظر الأسلحة الكيميائية، واليوم ، وخلال احدى الجلستين العامتين المخصصتين لموضوع الأسلحة الكيميائية ، أو أن أوضح منهج الولايات المتحدة بشكل أكثر تفصيلا •

ترى الولايات المتحدة أن الحظر الفعال للأسلحة الكيميائية كوسيلة لزيادة أمننا الخاص وأمن اصدقائنا وحلفائنا الى جانب أمن الدول المحايدة وغير المنحازة ونحن نتطلع الى ازالة تهديد حقيقي بابعاد الأسلحة الحقيقية من الترسانات الموجودة حاليا لدى الخصوم المحتملين والولايات المتحدة تعي جيدا أن الأسلحة الكيميائية قد استخدمت في الماضي في ساحة القتال وكان لها آثارها المدمرة وهذه الأسلحة لها فاعلية خاصة في مواجهة القوات المسلحة والسكان المدنيين في البلدان الصغيرة والذين لا يملكون وسائل حماية أنفسهم •

ونحن مقتنعون انه بينما نجلس في هذه الحجرة ، فان هذه الأسلحة يجرى استخدامها في الصراعات الجارية حاليا في أماكن بعيدة من العالم مثل لاوس ، افغانستان وكمبوتشيا ويجب علينا ايقاف استخدام الاسلحة الكيميائية وتحقيق الهدف الذى نصبو اليه حظر كامل ، قابل للتحقق لتطوير وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وللأبد •

ان التأكد من أن حظر الأسلحة الكيميائية يزيد من الأمن وانه ، في حدود الممكن ، لا يمس بالنشاطات الكيميائية المشروعة يعتبر مسؤولية ثقيلة • والتوصل للتوازن المناسب يعد مهمة بالغة الصعوبة والتعقيد فالكيميائيات السامة موجودة في كل شيء في المجتمعات الحديثة وتعتمد كل المجتمعات اليوم اعتمادا كليا على الكيميائيات السامة المستخدمة في صورة أدوية ومبيدات ووسائط كيميائية ، هذا على سبيل المثال وترى حكومتي أن المنهج البسيط الذى استخدم في الماضي بالنسبة للأسلحة البيولوجية والحرب البيئية لا يصلح كنموذج لمعالجة المشكلات الأكثر تعقيدا والتي تحيط بحظر الأسلحة الكيميائية •

لقد عملت لجنة نزع السلاح وسابقاتها على حظر الأسلحة الكيميائية لما يزيد عن عقد كامل ونظرا لحساسية وتعقيد القضايا ذات الصلة ، فليس هناك ما يثير الدهشة في صعوبة التوصل الى اتفاقات وان كان من الضرورى ألا يسقط من حسباننا أن قدر كبير من العمل المفيد قد تم انجازه •

وللأسف الشديد أن التقدم كان بالغ التفاوت ، فقد تحقق تقدم أكبر بكثير في مجال تحديد نطاق الحظر عنه في العمل على التوصل الى تدابير لتأمين الثقة العالمية في أن كل الأطراف متمسكون بالتزاماتهم ، ومن الواضح ان غياب الاتفاق في القضايا المتعلقة بالتحقق والالتزام يشكل عقبة أساسية في نجاح اللجنة الكامل في انجاز عملها .

وفي هذا الاطار ، أود أن أناقش باختصار بعض الأحداث التي وقعت خارج اللجنة والتي تشكل جزءا أساسيا من خلفية مناقشات اللجنة حول حظر الأسلحة الكيميائية والتي تؤثر بشكل بالغ على موقف حكومتي ويعتبر الفهم المناسب لهذه الأحداث ضروريا اذا ما أراد أعضاء اللجنة أن يفهموا موقف الولايات المتحدة في هذا الموضوع .

أولا ، وكما هو معروف ، أن الولايات المتحدة قد توصلت الى انه لا يمكنها أن تؤجل خطوات تحديث مخزونها الرادع من الأسلحة الكيميائية أكثر من ذلك فقد أغلقنا منشآت انتاج الأسلحة الكيميائية منذ أكثر من عقد مضى ولم نقم بانتاج أى اسلحة كيميائية منذ ذلك الوقت بل ، وللحقيقة ، فقد قمنا بتدمير كميات كبيرة من هذه الأسلحة وقد حدانا الأمل في تصرف مماثل من جانب الاتحاد السوفياتي واعتقدنا أن التقدم نحو حظر للأسلحة الكيميائية سوف يزيل الحاجة الى مزيد من الانتاج وذلك عن طريق ازالة الخطر الذى كانت تمثله قدراتنا في مجال الحرب الكيميائية ولكن ، وللأسف ، أن التهديد لم يعد فقط موجودا وانما أصبح أكبر من أى وقت . اننا يجب أن نتخذ اجراءات سريعة لمعالجة ذلك الموقف وأى تصرف غير ذلك يعتبر تصرفا غير مسؤول . لقد كنا نفضل معاهدة مناسبة قابلة للتحقق وسوف نستمر في العمل بنشاط من أجل ذلك ، لكن ، وحتى يتم انجاز مثل هذا الاتفاق ، فمن الواضح انه ، في مواجهة التحركات السوفياتية ، يجب علينا الحفاظ على قدراتنا العسكرية في مجال الأسلحة الكيميائية . انني لن أسهب أكثر من ذلك حول هذه النقطة ، ولعلم المندوبين الآخرين الموقرين ، يتقدم وفدى اليوم بورقة عمل معنونة " برنامج الولايات المتحدة لردع الحرب الكيميائية " والذى يشرح بتفصيل أكثر للخطوات التي نتخذها والأسباب الكامنة وراءها وقد تم بيان هدف برنامج الولايات المتحدة الكيميائي بوضوح وهو الحفاظ على أصغر مستوى من الذخائر الكيميائية ، وأكثرها أمنا وذلك لتوفير رادع فعال لأى هجوم كيميائي من جانب أي مهاجم ولا يهدف ذلك ، كما يحاول البعض أن يجعلكم تعتقدون ، الى تحقيق تفوق في هذه الأسلحة أو حتى للتوصل الى مستوى القدرات السوفياتية وأود أن أشير بوجه خاص الى أنه أكثر من سبعين بالمائة من نفقاتنا المخطط لها تتصل بالحماية من الهجوم الكيميائية .

وقد اثيرت اتهامات في هذه اللجنة بأن الولايات المتحدة لا تتفاوض باخلاص واننا نتعمد خلق عقبات في مواجهة الاتفاق بتحديث قدراتنا الكيميائية الحربية وهذا كله لا معنى له فالتزام الولايات المتحدة بهدف الحظر الكامل والقابل للتحقق للأسلحة الكيميائية قد أعيد تأكيده بواسطة أعلى السلطات في حكومتنا وأود أيضا أن أوضح انه في حالة نجاحنا في التوصل الى مثل هذا الحظر ، فاننا سنكون مستعدين بل ومتقبلين على انهاء برنامج الأسلحة الثنائية في الحال .

بالاضافة الى ذلك ، فبعض الوفود تحاول جعل الوفود الأخرى تعتقد أن انتاج الأسلحة الكيميائية الثنائية سيجعل من عملية التحقق من حظر الأسلحة الكيميائية اكثر صعوبة بل وربما مستحيل وهذا ، أيضا ، لا معنى له . والحقيقة أن كل عمليات تصنيع عوامل الحرب الكيميائية ، سواء كانت لأسلحة تقليدية أو ثنائية أو أى أسلحة أخرى متعددة العناصر يمثل نفس مشكلات التحقق الأساسية ونظمنا الثنائية التي خططنا لها سوف تنتج عوامل عصبية قياسية طالما ناقشناها باسهاب

في هذه اللجنة وسوف تستخدم نفس السوابق الأساسية المستخدمة في انتاج العوامل العصبية بالطرق التقليدية وان كانت منشأة الانتاج الثنائي سوف تحتوى على أجهزة خاصة لمعالجة الكيميائيات السامة ولن يكون ذلك بنفس القدر من التوسع مثلما في مركز لانتاج العوامل العصبية التقليدية ، لكن هذا الفارق لن يكون له تأثير حقيقي على عملية التحقق • ان الوسائل الفنية الوطنية ليست ملائمة حتى لتناول منشآت انتاج عوامل الحرب الكيميائية التقليدية • وفيما يتعلق بالمنشآت التي تنتج أسلحة كيميائية تقليدية ، فان زيارة موقع منشأة الانتاج نفسها يمكن أن يحدد دون صعوبة كبيرة ما الذى يتم انتاجه في تلك المنشأة ولأى الأغراض وأيضا ، فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية التقليدية ، فهناك سلائف تدخل في تركيبها وهذه السلائف ذات " غرض واحد " أى أنه ليس لها أى تطبيق تجارى • ومثل هذه السلائف الرئيسية يجب تناولها في الاتفاقية القادمة ، دون أن يوضع في الاعتبار نوع عملية انتاج عوامل الحرب الكيميائية التي قد تستخدم فيها •

وهناك مجموعة ثانية من الأحداث التي لها تبعات أكثر أهمية بالنسبة لعمل اللجنة — أحداث خلقت مشاعر من القلق الشديد حول ما اذا كانت مواثيق تحديد الأسلحة القائمة حاليا والمتعلقة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية يتم انتهاكها •

والولايات المتحدة لديها اليوم أسبابا كافية للتساؤل عن مدى الالتزام السوفياتي باتفاق الأسلحة البيولوجية والسامة — وهي معاهدة لتحديد الأسلحة تم التفاوض بشأنها في الجهاز السابق على هذه اللجنة ، لقد قمنا بتجميع حقائق عن تفشي غير طبيعي للجمرة الخبيثة ، ارتبط حدوثه بمنشأة عسكرية عالية التأمين في مدينة سفردلوفسك السوفياتية في ربيع ١٩٧٩ وقد طلبنا من الاتحاد السوفياتي تكرارا ، على أسس ثنائية ، أن يقدم معلومات يمكنها أن تهدئ من مخاوفنا لكن اجابة الحكومة السوفياتية بأن تفشي هذا المرض يعود الى أسباب حقيقية لم تكن في الواقع مطابقة للمعلومات المتاحة لدينا •

وبالاضافة لواقعة سفردلوفسك ، فالولايات المتحدة وبلدان أخرى لديها دليل على استخدام الأسلحة الكيميائية بواسطة السوفيت والقوات التي يعاونونها بما يعد خرقا للقانون الدولي فالسميات المهلكة ، التي تحرم اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسامة اقتنائها لأغراض عدائية ، قد اكتشف وجودها في عينات قادمة من مناطق حدث بها هجوم بالأسلحة الكيميائية في لاوس وكمبوتشيا •

وقد انتهت حكومتي من استكمال مراجعة شاملة لكل المعلومات المتاحة حاليا حول التقارير الخاصة باستخدام الأسلحة الكيميائية في لاوس وكمبوتشيا وافغانستان وقد انتهينا الى أن السميات المهلكة وأسلحة كيميائية أخرى قد استخدمت في البلدان الثلاثة وأن أحد أعضاء هذه اللجنة ، الاتحاد السوفياتي ، متورط في ذلك بشكل مباشر وسوف نتيح لكل الوفود الحصول على نسخة من الوثيقة التي تظهر النتائج التي توصلنا اليها والمعلومات التي بنيت عليها هذه النتائج •

هذا التراكم للدلائل ، من مصادر كثيرة مختلفة ، يثير عددا من القضايا الخطيرة المتعلقة باتفاقات الحد من الأسلحة القائمة حاليا والمستقبلة ، خاصة في مجال الأسلحة الكيميائية • لقد ظهرت الحاجة بوضوح الى اجراءات تحقق دولية متطورة وآليات مناسبة لمعالجة قضايا الالتزام ورفض الاتحاد السوفياتي المتكرر للتعاون من أجل حل هذه القضايا البارزة ، ذات الأهمية الخاصة للولايات المتحدة وللآخرين ، تلقي ظلالا قاتمة على جهودنا الجماعية للتوصل الى حظر للأسلحة الكيميائية •

لقد أدت هذه التطورات الى تدعيم تصميم حكومتي على تأمين فاعلية تدابير التحقق والالتزام من اتفاقية الأسلحة الكيميائية المقبلة •

ان الأهمية التي تعلقها حكومتي على التحقق معروفة وليس هذا موقفا تفاوضيا مجردا وانما هو اعتبار أمني أساسي فنحن نعتقد أن القدرة على المواجهة بالمثل في الهجوم الكيميائي ضرورة للمساعدة على تحقيق ردع مثل هذا الهجوم • واذا كان علينا أن نقبل الالتزام بالتخلي عن مثل هذه القدرة وفقا لاتفاقية ما ، فيجب أن توفر أحكام هذه الاتفاقية مستوى مناسب من الثقة في أن الخصوم المحتملين سيتخلون أيضا عن قدراتهم الكيميائية العسكرية ودعوني أكون صريحا ، اننا لن نقبل اتفاقية لا يمكن التحقق منها بشكل مناسب وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها للتخلص من التهديد الذى تفرضه الأسلحة الكيميائية على أمن الولايات المتحدة وغيرها ولا يمكن أن أتصور أن حكومتي يمكن أن تدخل في اتفاقية اذا ما ظللت هناك شكوك جادة حول هذا الموضوع •

هناك اتفاق عام على أن نظام التحقق في اتفاقية للأسلحة الكيميائية يجب أن يكون قائما على تركيبة من الوسائل القومية والدولية التي يمكنها أن تكمل وتضيف الى بعضها البعض وعلى أى حال ، فهناك خلافات أساسية قائمة • بعض الوفود ترغب في الاعتماد بشكل يكاد يكون كاملا على الوسائل الفنية القومية والتدابير الوطنية للتنفيذ والكثير من الآخرين ، بما فيهم وفدى ، يعتقد أن التدابير الدولية فقط ، بما فيها التحقق النظامي الدولي من الموقع ، يمكنها أن تقدم قاعدة للتحقق المناسب • ونحن نعتقد ان الوسائل الفنية الوطنية لن تكون مناسبة في المستقبل القريب والأكثر من ذلك ، ان اجراءات التنفيذ الوطنية لن تساعد الآخرين على التأكد من أن الحكومات الوطنية ملتزمة بالاتفاقية فلا يوجد بديل للتدابير الدولية التعاونية للتحقق ، بما فيها الأحكام المناسبة للرقابة النظامية على الموقع ، التي يتم قبولها مقدما ضمن الاتفاقية •

لقد برهنت المناقشات العامة لموضوع التحقق على وجود هذه الاختلافات الأساسية داخل اللجنة ويتصور المرء أنه في مثل هذا الموقع ، يجب بذل جهد مكثف لعزل المشكلات والتركيز عليها وهذا هو المنهج الذى يحبذه وفدى ووفود أخرى كثيرة ، لكن هناك على ما يبدو عدد من الوفود الذى يرغب في تفادى تناول هذه المسائل الصعبة ونحن لا نرى الى أين يمكن أن يقودنا مثل هذا المنهج فتجاهل المشكلات لن يقلل من حقيقتها أو أهميتها وبكل تأكيد لن يجعل حلها أكثر سهولة • ويتوقف التقدم الملموس في اتجاه اتفاقية للأسلحة الكيميائية على التقدم في حل قضايا التحقق الأساسية ، وفي رأى وفدى ، انه من غير المنتج محاولة صياغة نص للأحكام في المجالات الأخرى بينما لا نملك حتى الأساس اللازم لمنهج مشترك فيما يتعلق بأحكام التحقق •

لقد حان الوقت للتحرك الى ما هو أبعد من المناقشة العامة للمناهج المتسعة للتحقق ويجب أن تركز اللجنة الآن على مهام التحقق المحددة ، واحدة تلو الأخرى وان تكرس كل ما يلزم من وقت لانجاز الاتفاق وقائمة المهام التي ابرزتها ورقة العمل الكندية ، الوثيقة CD/167 يمكن أن تقدم نقطة بداية طيبة لتدوين قائمة للقضايا الواجب دراستها فمن الواضح انه لن توجد أى صيغة بسيطة يمكن تطبيقها في كل الأحوال وبسبب هذا التعدد في مهام التحقق ، فان نظام التحقق في الأسلحة الكيميائية سوف يستلزم تضمينه العديد من التدابير المحددة بحيث تلائم مواقف خاصة •

ويحتاج العثور على حلول للمشكلات الكثيرة المتبقية الى تعاون نشط بين جميع أعضاء اللجنة، يستخدمون فيه خيالهم وخبرتهم وفي اطار هذه الروح ، قام وفدى بتبني مذكرتين حول مفهوم الرقابة

المستمرة والتحقق وسوف نطرح في المستقبل القريب اقتراحا ملموسا الى اللجنة من أجل تقييم تفصيلي لهذه التقنية باعتبارها مكونا محتملا من مكونات نظام التحقق من الأسلحة الكيميائية •

وسيكون هناك احتياج الى المشاركة النشطة للخبراء الفنيين من أجل فهم كل من الأبعاد الفنية للمهام والامكانيات الفنية اللازمة لتحقيقها • وفي هذا الصدد ، يعتقد وفدي أن العمل الأساسي للخبراء في مجال تحديد السمية قد تم انجازه وتبدو الحاجة الأساسية الآن الى نصيحة الخبراء في مجال التحقق وقد نتفق على أنه ، كخطوة أولى ، يمكن أن نطلب الى الخبراء أن يحرزوا ، خلال هذا الصيف ، الاجراءات الممكنة لرصد تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة وأيضا دراسة الموضوعات الأخرى المعيّنة ذات الصلة بالتحقق والواردة في مشروع التقرير حول المشاورات التي دارت بين ١٥ و ١٩ آذار/مارس •

وهناك نقطة أخيرة أود أن أتأكد من فهم الجميع لها • ان وفدي يضم تعاونه الكامل الى جهود اللجنة للتوصل الى حظر للأسلحة الكيميائية ، ونحن مستعدون وعازمون على الجلوس مع الآخرين لمحاولة البحث عن حلول محددة للمشكلات العديدة المحددة الواجب حلها اذا كان يجب التوصل الى اتفاقية حول الأسلحة الكيميائية • وفي هذا الصدد ، اقترح البعض أن أحد أكثر الوسائل فاعلية لتحقيق نجاح سريع هو أن تستأنف الولايات المتحدة المفاوضات الثنائية مع الاتحاد السوفياتي ودعوني أبين بوضوح موقف الولايات المتحدة من هذا الموضوع • ان امكانية استئناف المفاوضات الثنائية مازالت مفتوحة ، ومتوقفة على برهنة الاتحاد السوفياتي على استعداده الحقيقي للتفاوض حول ترتيبات فعالة للتحقق من الالتزام وأيضا التمشي مع التزاماتهم وفقا للاتفاقات القائمة حاليا ولا يجب أن يكون هناك أي سوء فهم حول هذه النقطة فالكرة ، بكل صراحة ، في الملعب السوفياتي •

لقد طالبنا بحظر فعال للأسلحة الكيميائية على مدى سنوات طويلة ، ولا نتوهم أنه يمكن ايجاد الحلول بسرعة لكن ، كلما طال انتظارنا للتمسك بالمشكلات الحقيقية في مجال التحقق والالتزام ، كلما استلزم ذلك وقتا أطول ولا ينبغي أن نضيع وقتا أكثر من ذلك •

السيد اردينبيلج (منغوليا) (الكلمة بالروسية) : اسمح لي يا سيادة الرئيس أن أقدم لك ، نيابة عن وفد منغوليا ، أصدق تهانينا لتوليك رئاسة اللجنة وتمنياتنا لك بانجاز ناجح لمهمتك المسؤولة •

وأود أن انتهز هذه المناسبة لأعرب عن شكر وفدنا للسفير مهلاتي من ايران على جهوده كرئيس خلال شهر شباط/فبراير في تنظيم الدورة الحالية للجنة •

ويسعدني ، على وجه الخصوص ، أن أرحب بممثل تشيكوسلوفاكيا الجديد صديقي وزميلي العزيز السفير مليوس فيجفودا وأن أؤكد له على استمرارى في التعاون المثمر والوثيق معه •

وقبل أن أبدأ في بيان أكثر تفصيلا حول موقف الوفد المنغولي من البند الرابع من جدول الأعمال ، أود أن أعرض لعدة ملاحظات موجزة حول قضية نزع السلاح النووى ذات الأولوية القصوى •

لقد كان الوفد المنغولي ، مثل وفود أخرى كثيرة ، يحبذ البدء المبكر في مفاوضات حقيقية في هذه اللجنة حول البندين الأول والثاني من جدول الأعمال ، والانشاء الفورى لأفرقة عاملة بولايات مناسبة ومن الطبيعي جدا أن تكون النغمة الرئيسية في بيانات وفود عديدة في هذا المحفل

مطلبا عاجلا للبدء في مفاوضات حول المنع الكامل والشامل لتجارب الأسلحة النووية ، وايقاف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ومعظم هذه البيانات تحبذ عدم تأجيل مثل هذه المفاوضات أكثر من ذلك .

وقد استمعنا في جلسات عامة سابقة ، وبانتباه شديد ، الى البيانات التي القتها وفود عديدة من مجموعة الـ ٢١ بما فيها وفود الهند وسري لانكا والبرازيل وأيضا بيانات السفير هردر ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية الموقر والسفير سويكا ، ممثل بولندا الموقر وقد مست بيانات كل هؤلاء عددا من الجوانب الهامة لمسألة متعلقة بالبند الأول من جدول الأعمال ولمزيد من الدقة ، أنشاء فريق عامل ذى صلة .

ونحن نعتقد أن ولايات الأفرقة العاملة التي تقررها لجنة نزع السلاح يجب أن تسمح بادارة مفاوضات حول جوهر القضايا ذات الصلة ، أى التوصل الى المعاهدات والاتفاقات الملائمة متعددة الأطراف .

وفي هذا الصدد ، فنحن نؤيد بالكامل الاقتراحات التي قدمها وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية في الوثيقة CD/259 ونرى على وجه الدقة أن مثل هذا المنهج يمكن أن يستخدم كقاعدة لمزيد من التصرفات الواقعية التي يتخذها أعضاء اللجنة ومن المهم أن تؤدى هذه التصرفات الى نتائج .

وفي الموقف الدولي الصعب ، تصبح مسائل التوصل الى تدابير فعالة في مجال تحديد سباق التسلح ونزع السلاح النووي واقرار هذه التدابير ، مسائل بالغة الحدة والأهمية ، ويعتبر التوصل الى حلول ايجابية لهذه المشكلات ذات الأولوية القصوى هدف الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى وذلك في جهودها ومبادرتها البناءة لمنع كارثة نووية وفي هذا الصدد أود أن أؤكد على أهمية المقترح السوفياتي الجديد المتعلق بقضية أساسية في موضوع منع الخطر المتزايد لحرب القذائف النووية .

ان المبادرات السلمية للاتحاد السوفياتي ، التي قدمها أمين عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ورئيس مجلس السوفييت الأعلى للاتحاد السوفياتي ل . ى . بريجنيف منذ أيام ، في المؤتمر السابع عشر للاتحادات التجارية في الاتحاد السوفياتي ، قد لاقت تأييدا كاملا من جمهورية منغوليا الشعبية والقرار الذى اصدره الاتحاد السوفياتي من جانب واحد بالتقدم بايقاف انتشار الأسلحة النووية متوسطة المدى في الجزء الأوروبي من الاتحاد السوفياتي ، والتجميد الكمي والكيفي لمثل هذه الأسلحة المنتشرة حاليا هناك وايقاف استبدال القذائف القديمة بأخرى حديثة بالاضافة الى عدد من المقترحات الأخرى الملموسة التي قدمها الاتحاد السوفياتي والتي تلقى اهتماما صادقا لتفادى خطر الحرب والرغبة في خفض مستوى المواجهة العسكرية وتحقيق اتفاقات مقبولة تبادلا في المفاوضات السوفياتية — الامريكية على أساس من مبدأ المساواة والأمن المتساوى . وبذلك برهن الاتحاد السوفياتي مرة أخرى على حسن نيته واستعداده للنضال من أجل حل ايجابي للمشكلات ذات الأهمية الحيوية وذلك لصالح تدعيم السلم والتوازن ليس فقط في أوروبا وانما في العالم أجمع .

واسمحوا لي أن أقدم بعض الملاحظات بالنيابة عن الوفد المنغولي فيما يتعلق بالبند الرابع من جدول الأعمال والذى بدأت اللجنة في نظره هذا الأسبوع .

ان جهود لجنة نزع السلاح على مدى سنوات طويلة والهادفة للتوصل الى مشروع اتفاقية حول حظر تطوير وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدميرها ، واقرار مثل هذه الاتفاقية ، تلاقي صعوبات جديدة هامة • نحن مقتنعون أن حظر الأسلحة الكيميائية يعد اليوم من أكثر المهام الحاحا ، والتي لا تحتمل أى تأخير ، وذلك في دائرة نزع السلاح الحقيقي ومعظم دول العالم تعتنق نفس الرأى ، وأعني ، أن النوع الانساني يجب أن يتجنب أهوال الحرب الكيميائية وينقذ من هذا النوع البالغ الخطورة من أسلحة الدمار الشامل • وعلى أى حال ، فقد اتخذت ادارة واشنطن موقفا معارضا تمام المعارضة فيما يتعلق بهذه القضية الهامة ، فقد تم اقرار خطة تتكلف بلايين الدولارات من أجل " اعادة التسلح الكيميائي للولايات المتحدة " والذى يقوم أساسا على انتاج جيل جديد من الأسلحة الكيميائية ومركزتها بشكل أساسي على اقاليم الدول الأخرى ويخلق قرار الولايات المتحدة برفع انتاج الشحنات المحتوية على خليط جديد من غازات الأعصاب المهلكة ، المسماة بالشحنات الثنائية ، موقفا محفوفا بنتائج بالغة الخطورة •

فاضافة الأسلحة الثنائية الى الترسانات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في حلف شمال الأطلسي تمثل أول وأهم تهديد لاستخدام هذا النوع بالغ الخطورة من أسلحة الدمار الشامل في الأجزاء ذات الكثافة السكانية في أوروبا وتهدف هذه المحاولات ليس فقط لتحويل أوروبا الى مضمار لنوع من " الحروب النووية المحدودة " لكن أيضا لاعتبار هذه القارة أنسب مسرح لحرب مستقبلة تستخدم فيها الأسلحة الكيميائية •

وفي الوقت ذاته يستمر واضعو هذا البرنامج " اعادة التسلح الكيميائي في الولايات المتحدة الأمريكية " بكل وسيلة ممكنة في تلفيق تقارير عن " أمثلة لاستخدام الأسلحة الكيميائية والسامة السوفياتية " • وتوريط الأمم المتحدة فيما يسمي " بالتحريات حول الموضوع " • وفي البيان الذى ألقاه ممثل الولايات المتحدة هنا في اللجنة منذ قليل ، هناك محاولة أخرى لنشر ادعاءات لا تنطبق مع الحقائق ويدرك أعضاء لجنة نزع السلاح جيدا أن هذه الحيل قد فشلت في الانتهاء الى أى نتيجة كانت •

ومن غير المدهش أن تصدر هذه الافتراءات وهذا التشويه للحقائق عن هؤلاء الذين تجاهلوا طوال عقود عدة بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ واستخدموا الأسلحة الكيميائية في مطلع السبعينات أو على الأصح شنوا حربا كيميائية حقيقية ضد شعوب فييت نام ولاوس وكمبوتشيا• مثل هذه الادعاءات يطلقها أولئك الذين شنوا حربا غير معلنة ضد افغانستان وهم يزودون عصابات الارهابيين المرسلة الى ذلك البلد من الخارج بالأسلحة الكيميائية ، ليستخدمونها ضد السكان الأفغان المسالمين •

كل هذه التصرفات تصدر عن بعض الدوائر لتبرير الخطوات العملية التي تتخذها من أجل تنفيذ خطة " اعادة التسلح الكيميائي " وبخاصة القيام بانتاج جيل جديد من الأسلحة الكيميائية أى الأسلحة الثنائية ، على نطاق كبير •

كل هذه التصرفات تم اتخاذها أيضا بهدف تبرير خطط ادارة ريغان ، التي أكدها وزير الدفاع الأمريكي ك • واينبرجر في اللقاء الذى أجرته معه " اذاعة صوت أمريكا " ، وذلك لبحث اعادة النظر في المعاهدات والاتفاقات الدولية المتعلقة بحظر استخدام الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية •

ان تحديث انتاج الغازات الحربية والزيادة التي لم يسبق لها مثيل في هذا المجال تؤدى بلا شك الى منحنى جديد وخطير في سباق التسلح الكيميائي وتخلق موقفا تتضاءل فيه كل الجهود الايجابية التي قامت من أجل التوصل الى اتفاق حول التخلص من الأسلحة الكيميائية • وبمعنى آخر ، فموضوع ظهور الأسلحة الثنائية سوف يؤدى الى تعقد المفاوضات الدائرة حول وضع وابرام اتفاقية دولية لحظر الأسلحة الكيميائية وتدمير مخزونات مثل تلك الأسلحة •

وفي الجلسة العامة الاخيرة ، كان السفير سويكا ، رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية على حق عندما قال ان ظهور مشكلة الأسلحة الثنائية ، يخلق بلا شك بعض الصعوبات في حل عدد كبير من المسائل المتعلقة بالاتفاقية المقبلة — وهي مسائل تتعلق ، على وجه الخصوص ، بنطاق الحظر ، والنقل ، واعلان المخزون وتدميره والقضايا ذات الصلة المباشرة بحظر انتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية •

وقد وضعت وفود البلدان الاشتراكية بما فيها منغوليا كل ذلك في اعتبارها ، عندما قدمت ورقة العمل CD/258 التي تجذب الانتباه الى بعض الجوانب الهامة ذات الصلة المباشرة بالمفاوضات الدائرة حاليا في اللجنة ولا أود أن أتحدث بالتفصيل عن هذه الوثيقة ، فمحتواها معلوم لكل أعضاء اللجنة وينبغي أن يشكل موضوعا للفحص المتأني •

نحن مقتنعون أن اعادة النظر في القرار ، أى التخلي عن الانتاج واسع النطاق لجيل جديد من الأسلحة الكيميائية وانتشارها سوف يسهم في الانجاز المبكر لاتفاقات تلقى قبولا عاما في المجال الهام لنزع السلاح وهو المتعلق بالازالة الكاملة للأسلحة الكيميائية •

ان جمهورية منغوليا الشعبية ، مع غيرها من الدول المحبة للسلام ، تعارض بقوة انتاج ونشر الأسلحة الثنائية •

وفي هذا الصدد أود أن أشير مرة أخرى الى انه في الدورة الأخيرة للجمعية العامة كانت منغوليا من المشتركين في تبني القرار ٩٦/٣٦ باء ، الذى أيدته أصوات ١٥٧ وفدا ، فيما عدا وفد الولايات المتحدة الذى صوت ضده • وانطلاقا من سياستها الثابتة الهادفة الى منع الحرب وتدعيم الأمن والسلام العالمي ، ترى جمهورية منغوليا الشعبية ضرورة قصوى في تكثيف الجهود متعددة الأطراف لكبح سباق التسلح الكيميائي أكثر من هذا واتخاذ خطوات عملية من أجل التوصل الى اتفاق في هذا المجال الحقيقي لنزع السلاح ويمكن للجنة نزع السلاح أن تقدم الكثير في هذا الصدد ، أولا وقبل كل شئ باستكمال وضع اتفاقية حول الحظر الكامل والفعال لتطوير وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدميرها •

لقد لاحظ الوفد المنغولي بمزيد من الرضا الاستمرار النشط لأعمال الفريق العامل المخصص تحت الرئاسة القديرة والفعالة للسفير ب• سويكا من بولندا ونأمل أن يتمكن الفريق العامل ، وفقا للولاية الموسعة التي تم اقرارها خلال هذه الدورة لعمل اللجنة ، من أن ينجز تقدما جوهريا نحو وضع أداة دولية مناسبة في أقرب وقت ممكن •

وبما أن الوفد المنغولي لديه الكلمة ، فهو يود أن يتناول بالتفصيل واحدة من القضايا المتعلقة بالبرنامج التالي لنزع السلاح •

وكما يعلم أعضاء اللجنة ، فان الموقف المتفق عليه من جانب مجموعة الدول الاشتراكية والوارد في الوثيقة CD/245 قد أثار قدرا كبيرا من الاهتمام لدى عدد من الوفود ، خاصة ممثلي مجموعة الـ ٢١ وقد طلب الى متبني هذه الوثيقة تقديم ايضاحات اضافية حول بعض النقاط الواردة بها وقد تم طرح بعض الأسئلة في هذا الصدد •

وقد ألقى الوفد التشيكي عدة بيانات هنا نيابة عن مجموعة الدول الأشتراكية ، معطيا خلالها ايضاحا مفصلا وعرضا لموقفنا المتفق عليه وعلى ذلك فلن يكرر الوفد المنغولي ما سبق قوله لكن يرغب في الاجابة عن بعض الأسئلة التي طرحها ممثل الهند الموقر في اجتماع عام سابق للجنة •

وتتصل تلك الأسئلة بمبادرة جمهورية منغوليا الشعبية المتعلقة بالتوصل الى اتفاقية حول عدم الاعتداء المتبادل وعدم استخدام القوة بين دول آسيا والمحيط الهادى • وقد صيغ هذا الاقترح في الوثيقة A/36/27 (ص ١٠٠) وأيضا في الوثيقة CD/245 (ص ٨) •

وبالنسبة للسؤال : " كيف يمكن لمثل هذه الاتفاقية أن تختلف عن المسؤوليات التي تضطلع بها بالفعل دول كل الاقاليم بموجب ميثاق الأمم المتحدة" ؟ أود أن أقدم الاجابة التالية :

لقد أعلن بالفعل ، مبدأ عدم استخدام القوة في ميثاق الأمم المتحدة كواحد من المبادىء الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية والمادة ٢ فقرة ٤ من الميثاق تقول :" يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة " •

هنا ، يظهر المبدأ المذكور كقاعدة سلوك للدول وللمنظمة نفسها في ممارستها لأنشطتها •

ولا أظن أن أحدا سوف يناقش الممارسة القائمة بالفعل والخاصة باعطاء شكلا أكثر دقة للقواعد والمبادىء المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة وفي وثائق خاصة ذات طبيعة اعلانية وتعاقدية في الوقت نفسه فهذه هي الطبيعة العملية لارسائها بعمق والتأكيد عليها ، واضعين في اعتبارنا الحقائق الجديدة والمتطلبات العملية في العلاقات الدولية • وفي هذا الصدد يمكن الاشارة الى الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والاتفاقات الدولية حول حقوق الانسان ، وأخيرا وليس آخرا الى اعلان ١٩٧٢ حول التخلي عن استخدام القوة في العلاقات الدولية والحظر الدائم لاستخدام الأسلحة النووية •

وأود أن أؤكد على أن الاعلان النهائي لمؤتمر هلسنكي لعام ١٩٧٥ يمثل اسهاما كبيرا في طريق تطوير وتدعيم مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية وجدير بالذكر أيضا الاشارة الى اعلان باندونج المعروف لنا جميعا الأكثر من ذلك ، انه بصدد تنفيذ وتطوير بعض الأحكام الهامة لميثاق الأمم المتحدة ثم العمل على التوصل الى نظام كامل من المعاهدات والاتفاقات الدولية وذلك فيما يتعلق بايقاف سباق التسلح ونزع السلاح •

ويبدو واضحا ، أن الاتفاقية القادمة لن تكون مجرد تكرار لما سبق ارساؤه في ميثاق الأمم المتحدة وانما سوف تحتوى على اجراءات عملية محددة من أجل تطوير وتنفيذ أحكام الميثاق المغنية بمنع استخدام القوة بموجب ظروف اقليم محدد حيث تبدو الحاجة الى التوصل الى مثل هذا الاتفاق مسألة حيوية وربما أكثر الحاحا منها في أى اقليم آخر من العالم •

وأود هنا أن أوجه انتباهكم الى فقرة من الرسالة التي وجهها رئيسنا يو٠ تسيدنبال ، الى رؤساء دول وحكومات بلدان آسيا والمحيط الهادى فيما يتعلق بالاتفاقية التي نقترحها : " ان الاتفاقية المقترحة سوف تؤدى ، بالطبع ، الى تطوير وتدعيم الأحكام ذات الصلة لميثاق الأمم المتحدة وعدد من قرارات الأمم المتحدة حول المسائل المتصلة بالتخلي عن استخدام القوة فيما يتعلق بالموقف الخاص للأقليم " ٠

وهناك اعتبار آخر هام أود أن أجذب اليه انتباه اعضاء اللجنة ٠ فالاتفاقية المقترحة يجب أن تحتوى على أحكام تبين طرق تنفيذ المبدأ الذى تدعو للالتزام به وعلى سبيل المثال ، فهناك فقرة أخرى في الرسالة المذكورة أعلاه ، والموجهة من رئيسنا تقول : " يجب اعطاء مكانة خاصة للأحكام التي تعرض لخطوات نشطة تقوم بها الدول الأطراف وذلك فيما يتعلق بهذه القضايا الأساسية الخاصة بتدعيم السلام والأمن كاجراءات متصلة بتخفيض المواجهة العسكرية وازالة سباق التسلح ونزع السلاح " ٠

وعلى ذلك فابرام اتفاقية حول عدم الاعتداء المتبادل وعدم استخدام القوة في العلاقات بين دول آسيا والمحيط الهادى سوف تمثل اسهاما له أهميته من أجل التوصل الى تنفيذ واحد من أهم أحكام ميثاق الأمم المتحدة والذى ، بكل أسف ، يتعرض للانتهاك بصفة خاصة في القارة الآسيوية ٠

وتستهدف المادة ٥٢ من الميثاق النظر في امكانية التوصل الى ترتيبات اقليمية حول الشؤون المتعلقة بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وقد يصبح التوصل الى الاتفاقية المقترحة خطوة ملموسة نحو تنفيذ هذا الحكم الهام من أحكام الميثاق ٠

وبالنسبة للسؤال " هل الاتفاقية المقترحة اتفاقية متعددة الأطراف تقتصر على دول اقليم آسيا والمحيط الهادى أم أن هناك تصور لسلسلة من المعاهدات الثنائية ؟ " ، فأود أن أجيب كما يلي :

ان جمهورية منغوليا الشعبية تقترح ابرام اتفاقية متعددة الأطراف تغطي بلدان آسيا والمحيط الهادى ٠ الأكثر من ذلك ، نحن نرى انه من المرغوب فيه أن تقوم كل الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن ، والتي تتحمل مسؤولية خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ، بالاشتراك في وضع وتوقيع مثل هذه الاتفاقية وفي نفس الوقت ، فاننا لا ننتقص بأى حال من قيمة الاتفاقات الثنائية حول عدم استخدام القوة بين بلدان الاقليم ٠ فمثل هذه الاتفاقات سوف تساعد بلا شك الى خلق الشروط اللازمة لتنفيذ الاجراءات على أساس متعدد الأطراف ٠

نحن ننظر الى المعاهدات والاتفاقات الثنائية حول علاقات التعاون المشتركة بين الدول في آسيا والمحيط الهادى كمكونات أساسية من أجل التوصل الى أداة دولية متعددة الأطراف ذات طبيعة اقليمية ٠ وبشكل عارض ، قد يكون من المناسب أن نذكر في هذا الاطار التقارير الحديثة المتعلقة ببدء المفاوضات بين الهند وباكستان حول مسألة ابرام معاهدة عدم اعتداء أو معاهدة سلام ، فالذى يهمنا هنا ليس اسم الوثيقة وانما محتواها والغرض منها فاذا ما تم ابرام معاهدة يمكنها أن تفي حقا بالمصالح الأصيلة في السلام والهدوء لشعوب كلا البلدين ولمنطقة جنوب القارة الآسيوية ككل ، اذن ، فمن وجهة نظرى ، فقد بدأت فكرة الأمن الجماعي تكتسب مكانة في هذا الجزء البالغ الأهمية من القارة الآسيوية وهناك تطلعات الى مزيد من التعميق لهذه العملية في المستقبل وهذا في حد ذاته شيء هام جدا ٠

وأخيرا ، في الرد على سؤال " كيف يمكن معالجة أي خرق للاتفاقية وما هي العلاقة بين هذا النظام للأمن وبين اطار الأمن الجماعي الذي تم التوصل اليه بالفعل وفق ميثاق الأمم المتحدة " • أود أن أورد النقاط التالية :

في فهمنا ، انه في حالة خرق أحكام الاتفاقية ، يمكن لأطرافها وفقا للفقرة الأولى من المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة أن يستخدموا وسائل مثل المفاوضة والوساطة والمصالحة والتحكيم أو أي وسائل أخرى سلمية يختارونها •

ولا يجب أن تؤثر أحكام الاتفاقية المقترحة على حقوق والتزامات الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالأمن الجماعي •

ويمكن النظر في المسائل ذات الصلة بتنفيذ أحكام الاتفاقية في مؤتمرات دورية لمراجعة عمل الاتفاقية أو من خلال تكوين شكل من الآليات التي يمكن أن تنص عليه الاتفاقية ويمكن الرجوع في هذا الصدد الى الأمثلة الموجودة في أنشطة منظمات معينة قائمة على أسس اقليمية •

ولست بحاجة للقول أنه في حالة حدوث موقف يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ، فيمكن بلا شك اتخاذ اجراءات طارئة وذلك وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة •

وختاما ، أود أن أؤكد على أن الجوهر الحقيقي للمقترح المنغولي يكمن في البحث عن طريق يمكنه أن يؤدي الى تلاقي المصالح بعيدة المدى للدول في أكبر قارات العالم وأكثرها سكانا ومثل هذا البحث يستلزم قدرا عظيما من الوقت والجهد الدؤوب من جانب البلدان والشعوب •

وأهم شيء في رأينا هو الحاجة الى حوار سياسي لتدعيم الثقة والفهم المتبادل وكما قلنا سبقا ، فقد وجه رئيس دولتنا ، يو• تسيبندال ، رسالة في العام الماضي حول هذا الموضوع الى رؤساء دول وحكومات معظم دول آسيا والمحيط الهادي وقد تلقت معظم دول ذلك الاقليم المقترح المنغولي باهتمام عظيم وأعربت عن تأييدها له • ويلقى هذا الشأن حاليا الاهتمام اللازم في المؤتمرات المتعددة للهيئات الدولية وغيرها •

لذلك ، فانني اعتقد ، ان هناك بداية طيبة قد تحققت من أجل انجاز حوار بناء ومن المهم جدا تدعيم ذلك الاتجاه حتى يمكن ارساء قواعد صلبة من أجل تحقيق تقدم ناجح في القضية المشتركة •

وجمهورية منغوليا الشعبية عازمة على الاستمرار في بذل الجهود ، مع غيرها من الدول من أجل التوصل الى تحقيق الهدف المشترك النبيل •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اشكر ممثل منغوليا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها للرئاسة • والآن أعطي الكلمة لممثل بلغاريا ، صاحب السعادة السفير غرينبرغ •

السيد غرينبرغ (بلغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد اتيحت لوفدي الفرصة من قبل ليعرب لكم عن تهانيه لتوليكم رئاسة اللجنة ، وأيضا للترحيب بالممثلين الجدد لتشيكوسلوفاكيا وهولندا في هذه اللجنة ودعوني أعرب عن رضائنا فيما يتعلق باشتراك ضيفين موقرين اليوم في مداولاتنا ، نائب وزير خارجية جمهورية هنغاريا الشعبية السيد ايمرى هوللاى وأيضا السفير الدكتور فردريك روث مفوض جمهورية المانيا الاتحادية لشؤون نزع السلاح والرقابة على التسلح • وأخيرا أود أن أقول

انني جد آسف لان رئيس الوفد الروماني وصديقنا العزيز جدا ، السفير ميرسيا ماليتزا ، سوف يترك هذه اللجنة من أجل تولي منصب آخر هام وقد لاقى اسهامه الهام في عملنا تقديرنا الدائم وقد استمتعنا بتعاونه الوثيق واسهامه في تنمية مساعينا المشتركة في هذه اللجنة .

وأود اليوم أن أقدم لبعض آراء الوفد البلغاري فيما يتعلق بالبند الرابع على جدول أعمالنا " الأسلحة الكيميائية " . وبدلا من وصف أهمية مفاوضاتنا في هذا المجال ، دعوني اقتبس من دليل عن الأسلحة الكيميائية " بعد تعرض قصير لغاز الأعصاب ، ينزف الضحايا بشدة من الأنف والفم وتصيبهم تشنجات حادة ، ثم يموتون بعد دقائق أو أيام من الاحتضار" . ويضيف الدليل الى ذلك أن الجرعات المهلكة تقاس بالملليغرامات ، لذلك فلاينبغي أن ننسى ، أثناء مناقشتنا لهذه القضايا أن الترسانات العسكرية اليوم ، قد تحتوى على العديد من مئات الآلاف من أطنان عوامل الحرب الكيميائية .

وأعتقد أننا محتاجون لهذه التذكرة من أجل ادراك الأبعاد الحقيقية لمهمتنا . وقد ورد في الفقرة ٧٥ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح " يمثل الحظر الكامل والشامل لتطوير وانتاج وتخزين كل الاسلحة الكيميائية وتدميرها واحدا من أهم الاجراءات القصوى لنزع السلاح " وان التوصل الى اتفاقية في هذا الصدد يعتبر واحدا " من أكثر المهام الحاحا امام المفاوضات متعددة الأطراف" . وسرعان ماسيكون على هذه اللجنة ان تقدم تقريرا عن نتائج جهودها لايقاف وتحويل سباق التسلح في هذا المجال الهام .

وبالنظر للوراء الى أعوام من المداولات أود أن أؤكد أولا على الدور الاساسي الذى لعبته المحادثات الثنائية السوفييتية — الأمريكية في الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٨٠ ومن المؤسف أن هذه المحادثات قد اوقفت من جانب طرف واحد ، لأنه كان مازال بامكانها خدمة غرض هام .

وبالعودة الى المفاوضات متعددة الأطراف ، أود أن أشير بالرضا الى انه خلال دورات اللجنة في ١٩٨٠ و ١٩٨١ قد تم انجاز عمل هام جدا من أجل وضع عناصر اتفاقية مقبلة تحت قيادة السفيرين أوكاوا وليدغارد ، وقد تميزت دورة هذا العام باستئناف نشاطات الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية وفقا لولاية موسعة ، تحت الرئاسة القديرة للسفير سويكا من بولندا ويرحب وفدنا بجو الود الذى يسود الفريق العامل وبلا شك ، فهناك عدد من البيانات والوثائق التي قدمتها الوفود المختلفة سوف يسهم في صياغة عناصر الاتفاقية المقبلة ، وأخيرا ، دعوني أذكر أننا ، خلال الثلاث سنوات الماضية ، قد حظينا في عملنا بمعاونة الخبراء الفنيين من أكثر من عشرين بلد بما فيها بلغاريا ، وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب لهم عن عرفاننا .

اننا جميعا مدركون انه على الرغم من التقدم الذى تحقق حتى الآن ، فما زال هناك الكثير من المشكلات الواجب حلها ، بما فيها مشكلات التعريفات ، ونطاق الحظر ، والاعلانات المتعلقة بتدمير المخزونات الموجودة من الأسلحة الكيميائية ، والتحقق من تنفيذ الاتفاقية .. الخ . ومن الضرورى ، في هذه المرحلة ان تعتنق كل الوفود منهجا متوازنا في مواجهة مجموعة المسائل كلها دون تضخيم بعضها بشكل مفتعل على حساب مسائل أخرى مساوية لها في الأهمية . ومن المؤلم أن نلاحظ أن هناك ادراك متزايد لأهمية مثل هذا المنهج ، حتى في البيانات التي القيت حول الموضوعات المعقدة والحساسة الخاصة بالرقابة والتحقق ، كان من الممكن الكشف عن مظاهر الادراك المتزايد " لمفهوم عدم الثقة " الذى لن يؤدى بنا الى شئ ونحن من جانبنا ، نشترك فى موقف

الوفد السوفياتي ، كما بينه السفير اسرائيليان في بيانه الهام في ٣١ آذار / مارس ١٩٨١ :
" لا يهم الى أى حد نوسع ونعقد في نظام التحقق ، ولا يهم الى أى حد نسعى لشموله ، فلن نصل أبدا الى النقطة التي يمكن أن نتأكد عندها ، من عدم وجود أى شكوك ذات صلة بمظهر هام أو آخر من نشاطات الدول ، فيما يتعلق بالالتزام بكل أحكام اتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية" .

وعلى أى حال ، ومع قولي هذا ، أود أن أشدد التأكيد على أن موقفنا ، فيما يتعلق بامكانية استنباط نظام تحقق فعال حول تنفيذ الاتفاقية المقبلة ، هو موقف ايجابي ومتفائل . ويشعر وفدى في هذا الصدد ، بالتشجيع بسبب تبادل الآراء المبدئي داخل الفريق العامل ، والذى كشف عن أنه على الرغم من وجود بعض المسائل الهامة التي تحتاج الى حل ، فهناك عدد كبير من نقاط الاتفاق حول مسائل تتعلق بالمبادئ والتفاصيل .

ومن الصعب أن نحاول تقييم الوضع الحالي للمفاوضات حول حظر الأسلحة الكيميائية دون أن نأخذ في اعتبارنا قرار ادارة الولايات المتحدة الحديث بالمضي في انتاج وتطوير مايعرف بالأسلحة الكيميائية الثنائية وذات المكونات المتعددة .

ولتهيئة الشعب الأمريكي لقبول هذه الاجراءات غير الشعبية ، وبهدف تبرير تصرفاتها امام الرأى العام العالمي ، قامت الولايات المتحدة خلال الأعوام الماضية بحملة تشويهية واسعة النطاق ، لم يسبق لها مثيل ضد الاتحاد السوفياتي ودول اشتراكية أخرى ، تؤكد فيها الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في افغانستان وجنوب شرق آسيا . وقد رأى اليوم ممثل الولايات المتحدة السفير فيلدز ، أنه من المناسب تكرار هذه الافتراءات المزعومة في بيانه . ولا نملك الا أن نأسف لأن من هم مسؤولون عن هذه الحملة لم يتخلوا بعد عن تكتيكهم الذى لا يؤدى الا الى تسميم المناخ وجعل عملنا أكثر صعوبة مما هو عليه بالفعل .

والواقع يكفي وحده لاثارة القلق ، ففي الوقت الذى تتزايد فيه حدة التوتر ، ويتصاعد سباق التسلح في مجالات متعددة ، يضاف سلاح جديد مميت الى القائمة الطويلة للوسائل البشعة للدمار الشامل ، مهددا حياة النوع الانساني ، لكن ، فوق ذلك كله ، وكما أشار الكثير من الوفود فعلينا أن نضع في حسباننا ، أنه في حالة انتاج ونشر مثل هذه الاسلحة الحديثة ، القائمة على احدث المنجزات التكنولوجية والمبادئ الكيفية ، فسوف يؤدى ذلك الى تعقيد المفاوضات الجارية حول حظر وتدمير الاسلحة الكيميائية تعقيدا شديدا . هذا هو رأى الأغلبية العظمى من الجماعة الدولية كما ظهر في قرار الجمعية العامة ٣٦/٩٦ " باء" الذى ورد في فقرته التنفيذية الخامسة " يناشد كل الدول أن تمتنع عن أى عمل يمكن أن يعطل المفاوضات حول حظر الأسلحة الكيميائية وأن تمتنع على وجه التحديد من انتاج ونشر الاسلحة الثنائية وغيرها من الأنواع الجديدة للاسلحة الكيميائية" . ومن المؤسف له حقا أن تكون الولايات المتحدة هي التي سجلت التصويت السلبي الوحيد حول هذا القرار الهام .

ولا يمكننا الا أن نعرب بصوت عال عن قلقنا وأسفنا لحقيقة أن هذا البرنامج الجديد لانتاج الاسلحة الثنائية والذى يتكلف عدة بلايين من الدولارات يفتح قناة جديدة في سباق التسلح واعتبارنا أوروبيين فلدينا أسبابا اضافية للشعور بالقلق لأنه من الصعب ألا يشك أى شخص في أن هذه الاسلحة سيتم نشرها في مناطق العالم ذات الكثافة السكانية ، وعلى رأسها أوروبا ، لذلك فان وفدى يؤيد بقوة فكرة عدم — مركزة الأسلحة الكيميائية على أراضي البلدان التي لا توجد بها مثل

هذه الاسلحة في الوقت الحالي • وقد اقترحنا أيضا ،أن تقوم كل دولة طرف في الاتفاقية باستعادة أسلحتها الكيميائية الواقعة تحت تشريعها والموجودة في اقليم دول أخرى وذلك في فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ انضمامها الى الاتفاقية •

وبعد تحليل موضوعي مبدئي للتبعات المترتبة على ظهور الاسلحة الثنائية تقدمت وفود مجموعة من الدول الاشتراكية الى اللجنة بالوثيقة CD/258 ،والتي عرضت فيها لآرائها حول عدد من القضايا المتعلقة بهذه الاسلحة • والى جانب ذلك قدم الوفد البلغاري الى الفريق العامل المخصص مجموعة من الأسئلة حول نفس الموضوع وأود في هذه النقطة أن أشير بوجه عام الى مشكلتين أساسيتين يطرحهما ظهور الاسلحة الثنائية علينا جميعا •• المشكلة الاولى تتصل بنطاق الحظر في الاتفاقية القادمة ، والثانية بأحكام المراقبة والتحقق فيها •

١— في رأي خبرائنا ، سوف تؤدي الاسلحة الثنائية الى تعقيد عملية التفرقة البالغة الصعوبة بالفعل بين الكيميائيات التجارية وتلك التي يمكن استخدامها في الاسلحة الكيميائية وينطبق هذا خصوصا على التركيبات العضوية الفوسفورية في انتاج المبيدات •

٢— في مجال الرقابة والتحقق ، سوف تضاعف الاسلحة الثنائية الصعوبات الخاصة بتقييم مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلن عنها ، والرقابة على عدم انتاج الأسلحة الكيميائية وعدم خيازتها الخ •••

ونحن مدركون تماما أن هذه الآراء ، الواردة أعلاه ، لاتلقى مشاركة من بعض الوفود ، فمنذ يومين فقط ، تساءل ممثل المملكة المتحدة الموقر ، السفير سمرهايز عما اذا كانت الاسلحة الثنائية بطبيعتها فقط ، سوف تؤدي الى تصعيب مشكلات التحقق وقد سمعنا اليوم آراء مشابهة من ممثل الولايات المتحدة الموقر ، السفير فيلدز وحتى يبرهن على مايقوله ، استند السفير سمرهايز الى أن مكونات الأسلحة الثنائية ذات نشاط تفاعلي بالغ الشدة ، وان السلائف الثنائية الأساسية لن يمكن تخزينها بكميات كبيرة ، للاستخدام المدني وذلك بسبب صعوبات التخزين وعلى ذلك فمشكلة التحقق من مثل هذه السلائف سوف تشابه ، مشكلات التحقق من العوامل المهلكة الأخرى ان لم تكن أقل صعوبة •

وقد فشلت الحجج التي قدمتها المملكة المتحدة في ازالة قلقنا المتعلق بالتبعات السلبية للأسلحة الثنائية على جهودنا •

وكما هو معروف ، فان الصناعة الكيميائية المدنية تستخدم مواد كثيرة شديدة التفاعل في أغراض مباحة وبسبب تخزينها بكميات كبيرة بعض الصعوبات الفنية ، لكن هذه المشكلات قابلة للحل لذلك فمن جانب ، لن يكون من المستحيل تخزين المواد شديدة التفاعل ، وعلى الجانب الآخر فان وجود مثل هذه المواد في بلد معين لا يشكل في حد ذاته قاعدة للتشكك في عدم الالتزام الا اذا كان من المعلوم أنها مكونات لأسلحة ثنائية •لكن ، هل هناك مايضمن أن الدول الأطراف في الاتفاقية المقبلة سيتم اخبارهم بالكامل عن التطورات في مجال انتاج الأسلحة الكيميائية الثنائية أو تلك ذات المكونات المتعددة ؟ كيف يمكن لتلك الدول أن تتخطى الأخطار الناتجة عن احتمال نقص المعرفة او عن جرعة زائدة من التشكك ؟ هذه مشكلات حقيقية وليست خيالية •

آمل ألا يتم تفسير المسألة التي أثرتها على انها تعبير عن التشاؤم فغرضنا هو فقط الاسهام في فهم أفضل للمشكلات التي يضعها امامنا ادخال جيل جديد من الاسلحة الكيميائية والتوصل من

خلال ذلك الفهم ، الى حلول لها • ونحن نعتقد بصدق ، انه اذا ماتوفرت الارادة السياسية ، فسوف تكون اللجنة في موقف يسمح لها بالقيام بمهامها الصعبة بنجاح •

وأود أن انتقل الآن باختصار الى البند الأول من جدول اعمالنا • لقد تناولنا قضية حظر التجريب النووى في مناسبات سابقة وموقفنا واضح • نحن نحبذ انشاء فريق عامل مخصص للتفاوض حول معاهدة تحظر كل التجارب على الاسلحة النووية ، على ان توضع في كل المقترحات الاقامة والمبادرات المستقبلة ونحن نضع ذلك في الحسبان عندما نعطي تأييدنا الكامل للمقترح الذى تقدم به وفد جمهورية المانيا الديمقراطية (وثيقة CD/259) من أجل ولاية لمثل هذا الفريق العامل •

وكما هو معروف ، فقد حدثت تطورات جديدة في هذا المجال حديثا ، فقد جاء في بيان ألقاه ممثل الولايات المتحدة الموقر ، السيد فيلدز، أن الولايات المتحدة ستكون على استعداد للانضمام لتوافق الآراء حول انشاء " جهاز فرعي لمناقشة وتعريف القضايا المتعلقة بالتحقق من الالتزام والتي سيلزم تناولها في اطار اى اتفاق شامل لحظر التجريب" •

وبالنظر الى بعض البيانات السابقة والتي اوضحت أن الولايات المتحدة لم تعد تنظر الى التفاوض حول معاهدة لحظر التجريب الشامل على انها مهمة ملحة يجب اعطاؤها الأولوية القصوى ، فقد قابلت وفود كثيرة اعلان السيد فيلدز بمشاعر مختلطة وتساؤلات كثيرة • وهذه التحفظات لها مايبررها بالكامل ، لأن مناقشة قضية بهذا التعقيد ، مثل التحقق في نزاع ، ودون أى اشارة الى هدف واضح التعريف ، لايمكن أن يخدم أى غرض مفيد •

والآن ، كما هو معلوم ، وعلى الرغم من هذه الشكوك المشروعة ، فقد تم انشاء مجموعة صياغة تحت رئاستكم لتحاول صياغة ولاية للفريق العامل الذى سوف يتيح للجنة امكانية البدء في سلسلة من الجهود الحقيقية المتعددة الأطراف التي سوف تتوج بابرام معاهدة حول الحظر الشامل للتجريب النووى • ويشترك وفدى في مجموعة الصياغة ، انطلاقا من الاعتقاد انه كلما توفرت النية الحسنة لدى جميع الأطراف كلما لقيت مهمته كل نجاح • وفي رأينا أن التوصل الى ولاية الفريق العامل المقبل يجب أن يقوم على الأسس التالية : (١) السماح بالنظر في مشكلة التجريب على الأسلحة النووية من كل جوانبها و (٢) هدف هذه المناقشة يجب أن يكون الابرام المبكر لمعاهدة حول الحظر الكامل والشامل للتجريب على الاسلحة النووية •

السيد اسرائيليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :
السيد الرئيس ، لقد طلب الوفد السوفياتي الكلمة اليوم من أجل أن يعلن موقفه من مسألة حظر الأسلحة الكيميائية وذلك بمقتضى برنامج عمل اللجنة • وعلى اى حال ، وقبل أن انتقل الى هذا الموضوع ، أود أن اوجه نظر اللجنة الى مقترحات الاتحاد السوفياتي البناءة حول المشكلات الأساسية الخاصة بمنع الخطر المتزايد لحرب عالمية تستخدم فيها القذائف النووية ، والتي قدمها الرئيس ل • بريجنيف في ١٦ آذار/مارس من هذا العام •

وهذه المقترحات ، الهادفة الى تسهيل انجاز اتفاق حول الخفض الواسع النطاق للأسلحة النووية للجانبين في أوروبا ، يقوم على اسس من المساواة والأمن المتساوى ، تعتبر ذات دلالة خاصة • ان قرار القيادة السوفياتية من جانب واحد بادخال اعلان وقف انتشار الاسلحة النووية متوسطة المدى في أوروبا يخدم هذه الاهداف والأكثر من ذلك ، فالاتحاد السوفياتي ينوى خلال

هذا العام ، في حالة عدم حدوث أى تدهور في الوضع الدولي ، أن يخفض ، بناء على مبادرة منه ، قدر معين من قذائفه متوسطة المدى .

واستجابة للطلب الذى تقدم به لنا عدد من الممثلين في اللجنة ، يقوم الوفد السوفياتي بتوزيع جزء من بيان ل . بريجنيف في المؤتمر السابع عشر للاتحادات التجارية في الاتحاد السوفياتي كوثيقة للجنة نزع السلاح . نحن نعلق أهمية خاصة على بياننا اليوم وذلك لعدد من الأسباب . ويتعلق هذا البيان بحظر الأسلحة الكيميائية أى مشكلة واحد من أكثر أنواع اسلحة الدمار الشامل خطورة وبربرية ، والذى ينتظر كل النوع الانساني حلها بصبر فارغ والتي يحق لها أن تدرج بين القضايا ذات الأولوية التي تواجه لجنتنا .

وموقف الاتحاد السوفياتي فيما يختص بالأسلحة الكيميائية واضح لا لبس فيه ، فالاتحاد السوفياتي واحد من الذين أطلقوا اقتراح الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية وبذل ومازال يبذل كل ما في وسعه في أى محفل وفي اى اطار منظمي تبذل فيه مثل هذه الجهود ، من أجل القضاء باسرع ما يمكن على هذا النوع من الأسلحة من ترسانات الدول .

وفي المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي وما تلاه ، وجه الاتحاد السوفياتي نظر الجماعة الدولية الى حقيقة أن المفاوضات حول حظر الأسلحة الكيميائية بطيئة بشكل لا يمكن قبوله . ولم يكن هذا مجرد ذكر للحقيقة وانما تعبير عن الحرص على الاسراع بالمفاوضات فالادارة الفعالة للمفاوضات وانتهاؤها بنجاح ضروريان الآن بوجه خاص في ضوء الأحداث الأخيرة حيث يظهر موقف جديد عام أو أنه ظهر فعلا في مجال حظر الأسلحة الكيميائية . واذا لم تتخذ خطوة حاسمة اليوم للقضاء على الأسلحة الكيميائية فقد يكون الغد وقت متأخر جدا لذلك .

وفي هذا الصدد ، يعتبر أخطر عامل يؤدى مباشرة الى منحني خطر في سباق التسلح والذى يقوض القاعدة الأساسية للمفاوضات حول حظر هذا النوع من الأسلحة ، هو قرار الولايات المتحدة المتعلق بمزيد من التوسع والتحديث في ترساناتها الكيميائية . فخطة الخمسة سنوات والتي تتعدى العشرة بليون دولار أمريكي تتضمن الانتاج الضخم للذخائر الكيميائية الثنائية واستحداث طرقا جديدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية . وعلى الرغم من حقيقة ان المخزونات الحالية من الأسلحة الكيميائية في الولايات المتحدة تتضمن حوالي ثلاثة مليون مظروف وعشرات الآلاف من قنابل الطائرات ومئات الآلاف من الالغام والقنابل الشديدة الانفجار ، فمن المخطط زيادة كمية الشحنات الكيميائية الى خمسة ملايين وحدة واستبدال الأنواع التي أصبحت عتيقة بأنواع جديدة ، وأساسا بالذخائر الثنائية .

ويشكل قرار الولايات المتحدة باعادة التسليح الكيميائي جزء من خطة شاملة تتضمن البدء في انتاج الأسلحة النيوترونية ، وخطط وضع قذائف نووية أمريكية جديدة في غرب أوروبا وقرارات حلف شمال الأطلسي العامة حول التوسع في الاستعدادات العسكرية . وطبقا للمذاهب العسكرية الأمريكية فالاقليم الأوروبي هو المضمار الأكثر احتمالا لاستخدام الاسلحة الكيميائية . وقد ذكر نائب وزير الدفاع الأمريكي في حديثه الى الكونغرس ، انه من الضرورى تزويد القوات المسلحة الأمريكية بأحدث أنواع الأسلحة الكيميائية بهدف "توفير امكانية القيام بحرب كيميائية واسعة المدى في أوروبا ضد بلدان حلف وارسو" .

وأحيانا نسمع ما يقال ، بما فيه ما قيل اليوم في لجنة نزع السلاح ، من أن انتاج ونشر الولايات المتحدة لأنواع جديدة من الأسلحة الكيميائية ، خاصة الأسلحة الثنائية ، ضرورى من أجل ضمان أمن الولايات المتحدة وحلفائها وأيضا لأن الولايات المتحدة " متخلفة كثيرا " عن الاتحاد السوفياتي في مجال الأسلحة الكيميائية ، وبسبب " التهديد السوفياتي " وهكذا ... أيها السادة كم مرة سوف تستخدم نفس الحجج خاصة عندما تكرر تفنيدها بوضوح ، حتى بواسطة احصائات وأرقام أمريكية ؟

لقد شهد العالم الارتباك الأمريكي فيما يتعلق بالتخلف المزعوم للولايات المتحدة في ميدان الأسلحة النووية وقاذفات القنابل في الخمسينيات و " التخلف الأمريكي في مجال القذائف " في بداية الستينيات • وأخيرا ، اكتشف الجميع مثلا أن " التهديد السوفياتي في مجال القذائف "، قد بولغ في تقديره بحوالي ١٥ - ٢٠ مرة ، لكن في ذلك الوقت ، كانت الولايات المتحدة قد بدأت بالفعل في الانتاج الضخم للقذائف التسيارية عابرة القارات ، واضعة بذلك الأساس لاعادة تجدد سباق التسلح • وتحاول الولايات المتحدة الآن اقناعنا " بتخلفها " في مجال الأسلحة الكيميائية • ومن الواضح أن الولايات المتحدة تستخدم هذه الأساطير لتحاول اقناع دافع الضرائب الأمريكي بتمويل برامجها العسكرية العملاقة •

ويسود الادعاء بأن ما يحدث هو تحديث طبيعي للأسلحة الكيميائية ، والحقيقة ان تطوير انتاج الأسلحة الثنائية يفتح الباب لجيل جديد من الكيميائيات في اطار العوامل الحربية •

ويكمن الوجه الآخر للحملة في الحقيقة أن انتاج الأسلحة الكيميائية الثنائية سوف يعقد الى حد كبير البحث عن حلول مقبولة تبادليا في المفاوضات الجارية حول حظر الأسلحة الكيميائية وقد أكد عمل اللجنة خلال دورتها الحالية ذلك بالفعل • وقد أشارت وفود عديدة ، في كل من الفريق العامل المخصص وفي الجلسات العامة ، الى الصعوبات الاضافية الناتجة عن ظهور الأسلحة الثنائية •

وفي هذا الصدد ، نود أن نوجه عناية أعضاء اللجنة الى ورقة العمل CD/258 ، " الأسلحة الثنائية ومشكلة الحظر الفعال للأسلحة الكيميائية " المقدمة من مجموعة من الدول الاشتراكية • لقد أشار متبنو الورقة ، دون الادعاء بتقديم تحليل شامل للنتائج السلبية للبدء في انتاج الأسلحة الكيميائية الثنائية ، قد أشاروا الى عدد من النقاط الهامة ذات الصلة المباشرة بالمفاوضات الجارية في اللجنة حول حظر الأسلحة الكيميائية • وطرح وفد بلغاريا عددا من الأسئلة المحددة التي ثارت فيما يتعلق بقرار انتاج ونشر الأسلحة الكيميائية الثنائية • ويبدو لنا أن الاجابة عن هذه الأسئلة تمثل أهمية كبيرة لكل أعضاء اللجنة وقدم الوفد اليوغوسلافي وثيقة جديرة بالاهتمام حول الأسلحة الثنائية في الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية • ونحن نتفق مع تصريح سفير المملكة المتحدة بضرورة النظر بعناية في موضوع الأسلحة الكيميائية الثنائية قبل التوصل الى أى نتيجة ويمكن للمرء أيضا أن يتفق مع تلك الكلمات " ستكون هناك حاجة لتناول الأسلحة الثنائية في اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، لان انتاجها وتخزينها سوف يتم حظره بالاشتراك مع كل أنواع الأسلحة الكيميائية الأخرى " •

وفي الوقت ذاته لا يمكننا بأى حال الاشتراك في الرأى القائل بأن مشكلات الرقابة فيما يتعلق بالأسلحة الثنائية والأسلحة الكيميائية ذات الذخائر الأحادية العادية لا تختلف فيما بينها الا قليلا ، ادعاء بأن مكونات الأسلحة الثنائية ، العالية التفاعل بطبيعتها ، تتصل أيضا بالكيميائيات السامة بسبب حدة تأثيرها فيما يتعلق بالمادة المصنوع منها مظروف الذخيرة • وليست هناك حاجة بالمرء لأن يكون خبيرا حتى يفهم أن هناك مغالطة خطيرة هنا • فمن القراءات العامة يمكن معرفة أنه لا توجد علاقة تبادلية بين سمية الكيميائيات وبين نشاطها فيما يتعلق بمادة الخازن وعلى ذلك فالقدرة التفاعلية المرتفعة لهذه الكيميائية لا مساعد لها في شؤون المراقبة •

فيما يتعلق بالصعوبات الاضافية التي تثور فيما يختص بظهور الأسلحة الكيميائية الثنائية ، فهي تتضمن ، على سبيل المثال ، تأمين احترام الدول الأطراف بالالتزام بعدم نقل الأسلحة الكيميائية ، حيث أن فصل الكيميائيات المستخدمة للأغراض التجارية من الكيميائيات المستخدمة لأغراض التسليح ، سيصبح الى مشكلة تكاد تكون غير قابلة للحل • وستبرز الصعوبات أيضا فيما يتعلق

باعلانات الدول عن مخزوناتها من الاسلحة الكيميائية ووسائل انتاج مثل هذه الاسلحة لأنه لن تكون هناك حاجة لتحديد الكيميائيات ذات الغرض التجارى والتي يمكن انتاجها للأسلحة الثنائية .

ولا يضاح هذه المشكلة دعوني استعين بالأمثلة التالية ففي مركبات العوامل الحربية في الشحنات الثنائية التي تم التوصل اليها وتطويرها في الولايات المتحدة ، يدخل الايزوبروبانول والكبريتيد التعددى أى المنتجات الكيميائية العادية . ونتيجة لذلك ، ومن أجل انتاج ذخائر ثنائية لن يكون المنتاجين في حاجة خاصة الى انشاء فروع صناعية جديدة . والمكونات الأخرى للتركيب الثنائي — العوامل الكيميائية " DF " و " QL " — والتي تعتبر الى حد ما أكثر تعقيدا فيما يتعلق بتكوينها ، لكنها أيضا ، وبلا أى صعوبة خاصة ، يمكن استيعابها في العمليات التكنولوجية الخاصة بانتاج المبيدات الفوسفورية العضوية . وبالاضافة الى ذلك ، فمظاريف الذخائر الثنائية تكاد تقارب في الشكل والتكوين الذخائر الاخرى الخاصة (الدخان ، الاشارات ، الدعاية ..الخ) ويمكن انتاجها بواسطة المصانع التي تنتج الذخائر العادية .

والمرجح أنه حتى في المصانع التي تنتج المكونات المنفصلة للمنظومات الثنائية بالاضافة الى مظاريف الذخائر الثنائية ، سيكون من المستحيل تحديد الغرض الحقيقي للمنتج ولذلك ، فانه حتى اذا استطاع ممثلو أى جهاز دولي للتحقق الدخول الى مثل هذا المصنع ، فانه من المرجح انهم لن يتمكنوا من الكشف عن أى شئ يتعلق بالاسلحة الثنائية وبذلك تتوفر الظروف الملائمة للتخزين السرى ولحفظ الكيميائيات لأغراض الاسلحة الثنائية حيث يتم انتاج الأسلحة الكيميائية في اطار الانتاج التجارى . وسوف ندرس بالطبع الوثيقة CD/265 ، التي قدم لها اليوم ممثل جمهورية المانيا الاتحادية ، لكن كل ماقلناه يظهر انه لا يوجد مبرر للنتيجة الواردة في بيان السفير روث من " انه غير حقيقي أن تقنيات الانتاج الثنائي لا يمكن أن تخضع لتحقق فعالي ومعقول " .

وفكرة الاسلحة الثنائية تسمح بامكانية اختيار ازواج المكونات بين مجموعة كبيرة من الكيميائيات مما يؤدى الى ظهور أنواع جديدة لا نهائية وتغييرات للعوامل الكيميائية ذات التأثيرات بالغة التنوع والتعدد . وهذه الحقيقة تعني أن وضع قائمة بالعوامل الكيميائية المحتملة بهدف حظرها قد يصبح بلا معنى فكيف يمكن اذن ، اعتبار القلق الذى تشعر به مجموعة كبيرة من الدول بما فيها عدد من البلدان الغربية ، لظهور الاسلحة الثنائية ، نوعا من أنواع " الهراء " كما قال ممثل الولايات المتحدة اليوم ؟

نحن نقول ذلك كله اليوم ، ليس بهدف اجراء تقييم سياسي للتصرفات ذات الصلة بانتاج الاسلحة الثنائية ، لقد تم ذلك بالفعل خلال الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة ، في المقرر ٩٦/٣٦ باء ، الذى يحتوى على نداء الى الدول بأن تمتنع عن انتاج ونشر الأسلحة الكيميائية الثنائية ، وكما تعلمون ، فمن بين الـ ١٥٧ دولة أعضاء الأمم المتحدة ، قامت دولة واحدة فقط بالتصويت ضد هذا القرار ... الولايات المتحدة الأمريكية وهناك في لجنة نزع السلاح ، نحن نشعر بالاهتمام البالغ اساسا بمصير المفاوضات حول حظر الاسلحة الكيميائية وفاعلية اى اتفاقات يمكن أن تتوصل اليها هذه المفاوضات .

ويتضمن نفس المقرر نداء الى الدول بالامتناع عن وضع اسلحة كيميائية في تلك البلدان التي لا توجد بها مثل هذه الاسلحة حاليا ، وهذا النداء ، الذى تم اقراره بصفة خاصة بناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي يهدف الى زيادة فاعلية اى اتفاق مقبل حول الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية .

ومن المهم ، في رأينا ، انه في اثناء توجيه الجهود الى وضع اتفاقية وأيضا أثناء الأعوام الاولى من تنفيذها ، في الوقت الذى يتم فيه تدمير المخزونات لا ينبغي السماح بأى أعمال من شأنها أن تؤدى الى انتشار الاسلحة الكيميائية على الكرة الارضية ، خاصة بوضعها في اقاليم الدول الأخرى • وفي الفريق العامل المخصص ، قدم الاتحاد السوفياتي مشروعا لاحكام الاتفاقية حول عدم وضع الأسلحة الكيميائية ، بشكل مباشر أو غير مباشر على اقاليم الدول الأخرى أثناء فترة تنفيذ الالتزام بتدميرها أو تحويلها الى اغراض غير عدائية وسيكون مفيدا ان نتمكن من النظر معا في كيفية حل مسألة عدم وضع الاسلحة الكيميائية ايضا اثناء الفترة الواقعة قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ •

وأود الآن أن اتناول مسائل التحقق • لقد كررنا مرارا ، ومازلنا نؤكد أننا نتساوى مع الآخرين في الاهتمام بضرورة الاحترام التام لكل الالتزامات الواردة في الاتفاقية القادمة حول حظر الاسلحة الكيميائية ومع ذلك فلايمكننا أن نفهم التأكيد المتعاظم من جانب ممثل الولايات المتحدة على أهمية مسائل التحقق ••• فهو يحاول اقناع من بذلك ؟•• نفسه ربما !

لقد اتيحت للوفد السوفياتي الفرصة من قبل للتعبير في لجنة نزع السلاح عن جوهر آرائنا فيما يخص التحقق من الالتزام بحظر الاسلحة الكيميائية وحتى لا أكرر نفسي ، فسوف ارجع الى بياننا في ٣١ آذار/مارس ١٩٨١ • وباختصار ، فوجهة نظرنا هي أن الرقابة يجب ان تستند على طرق تحقق قومية ، تكملها اجراءات دورية ولا يجب أن يواكبها " تحقق كامل " فهو يعتبر مساويا للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وضار بالصناعات السلمية وقياس الرقابة في كل المجالات وفي كل الاوقات يجب ان يكون في ضوء المتطلبات الحقيقية للاتفاقية بحيث يضمن الوفاء بكل من التعهدات الواردة بها •

لقد حاول ممثل الولايات المتحدة في بيانه ان يقدم موقف الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى بشكل محرف وأكد على أنهم يحاولون التوصل الى اشكال دولية للتحقق وهذا أيضا مثل اشياء اخرى كثيرة في بيان الوفد الامريكي لا يتطابق مع الحقائق وأكرر : نحن نحبذ تركيبة من مختلف انواع اجراءات التحقق وفي الوقت نفسه ، فيبدو واضحا في بيان ممثل الولايات المتحدة الامريكية انه لا يعترف بشيء الا بتحقق دولي تدخلي منظم وللدقة ، فهذا هو الموقف الحقيقي •

كيف يمكننا أن نحل هذه المشكلة الصعبة ، واضعين في حسباننا كل هذه المتطلبات العادلة في حد ذاتها بلاشك ، وعلى اساس مقبول من كل الدول الأطراف في الاتفاقية المقبلة • ان الخبرة الماضية تبين أن الوقت قد جاء لتغيير الطرق المستخدمة في دراسة ووضع التدابير الخاصة بالتحقق •

ويبدو لنا انه ينبغي ان نوقف المناقشة العامة حول ماذا كنا نفضل الوسائل الدولية أو الوطنية للتحقق ، وما اذا كان التفتيش الدولي على الموقع يجب ان يتم على اساس تطوعي أم لا ، وما اذا كان التحقق يتم عند الضرورة ، وبناء على طلب ، او وفقا للقرعة او على اساس تنظيمي دورى الخ •• الخ والانتقال الى النظر في مشكلات التحقق بطريقة أكثر تحديدا •

ونحن نضع في اعتبارنا مايلي • من الواضح ان الدول بموجب هذه الاتفاقية ، سوف تتحمل سلسلة محددة من الالتزامات وقد تم تحديد ذلك الى حد كبير وعلى ذلك فهناك امكانية في النظر الملموس ، في مجال كل من هذه الالتزامات ، في اشكال وانواع التحقق اللازمة وفي درجاتها •

وعلى سبيل المثال فسوف تضطر الدول الى تدمير مخزوناتها من الاسلحة الكيميائية في فترات زمنية محددة وهناك قد تثور مناقشات لا نهائية لا يتم التوصل خلالها الى رأى مشترك حول ما اذا كان يجب وجود أو عدم وجود تفتيش دولي على موقع التدمير ، وما اذا كان يجب اخذ العينات في نفس الوقت ، وأى نوع من العينات والفترات التي تؤخذ فيها ، وبواسطة من ٠٠ الخ ، ومن أجل تحقيق شئ من التقدم ، يجب أن نعمل بشكل مختلف ويمكننا أن نفكر بعناية في سلسلة من الاجراءات اللازمة لضمان تدمير المخزونات بشكل فعال يعتمد عليه بادئين بتلك التي يمكن للدول ان تقوم بها بسهولة وشكل طبيعي ، تاركين الاكثر صعوبة والأكثر تعقيدا وبمعنى آخر ، فكلما ظهر رأى عام حول عدم كفاية اجراءات التحقق الوطني ، امكن مناقشة اجراءات دولية مناسبة تنطبق على نفس المبدأ وأعني البدء بالاكثر سهولة والانتقال الى الاجراءات الاكثر تعقيدا ٠

وفي اقتراحنا بالعمل بهذه الطريقة ، فاننا نضع في حسباننا الصعوبة الشديدة في التوصل الى نظام تحقق يضمن الرقابة المطلوبة على الالتزام بالاتفاقية وفي نفس الوقت ، يراعي الحاجة الى احترام مصالح الأمن المشروعة للدول الأطراف ٠

وكل اجراءات التحقق الاكثر صعوبة والاكثر تعقيدا يجب ان تستخدم فقط في الحالات التي لا يعطي فيها اجراء الرقابة الذى تقبله الدولة النتائج المرجوة اى لا يحقق التأكيد على ان الاتفاقية يتم تنفيذها ٠ ويضع هذا المنهج في حسبانه أيضا الحقيقة الهامة القائلة بأن اجراءات الرقابة سوف تستكمل بواسطة الانواع المختلفة من الاعلانات وتبادل المعلومات والتدابير الاخرى التي تضمن للدول الالتزام بالاتفاقية ٠

واسمحوا لي أن أشير الى كلمات ممثل اليابان ، السفير اوكاوا ، فيما يتعلق بمسائل الرقابة في اطار حظر تجارب الاسلحة النووية ٠ لقد قال على وجه الخصوص " أن طلب الكمال المطلق في آلية التحقق ، أو طريقة تحقق مؤكدة النجاح ، قد يؤدى الى عدم الاتفاق على الاطلاق " ٠ وقال السفير اوكاوا أيضا انه ملاءمة اى نظام للتحقق هو على الارجح ، وفي المحصلة النهائية مسألة تقدير سياسي ٠

المندوبين الموقرين ، يجب ان نتفانى في البحث عن حل مقبول تبادليا لهذه المشكلة فلا محل على الاطلاق لطرح شروط تمهيدية كما حدث اليوم وباسلوب أقرب الى التهديد ، أو كانذار فاما تقبل اللجنة بلا شرط مبادئ التحقق في اتفاقية تحظر الاسلحة الكيميائية والتي ترضي الولايات المتحدة والا فان هذا البلد لن يصبح طرفا في الاتفاقية المقبلة ٠ هذه ليست لغة التفاوض فلن تؤدى الى شئ بل تكاد تشوه اولئك الذين يلجأون اليها ٠

وأود ان ابدى ملاحظة عامة فمع كل تطور جديد في النظر في مشكلة حظر الأسلحة الكيميائية يبدى الفريق العامل ميلا طبيعيا وشرعيا للتعمق في النقاط والتفاصيل الفنية ويعكس ذلك التقدم الذى يتحقق من عمله وفي نفس الوقت ، نود ان نحذر من الحماس الزائد في مناقشة مختلف المشكلات التي تكون أحيانا نظرية وذات صبغة علمية والتي ستؤدى الى تشتيتنا بعيدا عن المهمة الملحة وذات الأولوية المتعلقة بالتوصل السريع الى اتفاقية حول حظر استحداث وانتاج الاسلحة الكيميائية وتدمير مخزونات تلك الاسلحة ٠

ويود وفد الاتحاد السوفياتي الاعراب عن رضاه عن الطريقة التي تم بها تنظيم عمل الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية خلال هذا العام وبالتحديد ووفقا لولايته الجديدة ، تم انجاز

عمل مكثف حول الأحكام المتعددة للاتفاقية المقبلة وتم تقديم التعليقات وأوراق العمل التي تحتوى أحيانا على مقاهج مثيرة للاهتمام ويسعدنا على وجه الخصوص أن نلاحظ حدوث ذلك كله في ظل رئاسة صديقنا السفير ب. سويكا .

وبدون انكار كل الصعوبات الواردة في بياننا اليوم ، فنحن متفائلون فيما يتعلق بامكانية تحقيق تقدم في مجال نزع السلاح وفي الوقت نفسه ، فنحن نفهم بالطبع أن هناك قدرا كبيرا من العمل مازال باقيا من أجل جعل هذا التقدم حقيقيا ونحن ندعو الوفود الأخرى الى التعاون بشكل بناء في هذا الشأن الهام .

لقد حاولت الولايات المتحدة وبعض من حلفائها مرارا في السنوات الماضية تسميم المناخ السياسي في الكثير من الهيئات الدولية ، بما فيها لجنة نزع السلاح ، بتوجيه اتهامات لا أساس لها الى الدول الاشتراكية ومن أكثر الاشكال المفضلة لهذه المزاعم الاشارة الى نوع من تورط الاتحاد السوفياتي في انتهاكات مزعومة لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ .

لقد صرحنا تكرارا أن الاتحاد السوفياتي لم يقم في أى زمان أو مكان بانتهاك أى اتفاقات دولية بما فيها تلك الاتفاقات في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعلى الرغم من ذلك فالمزاعم مستمرة ، كما يظهر من بيان وفد الولايات المتحدة في اجتماع اليوم . ان ذلك يتم بهدف تبرير المنحنيات الجديدة في سباق التسلح الكيميائي أمام الرأى العام ، بما في ذلك الرأى العام داخل بلدهم . فالسمة المزيفة والمصطنعة لهذا البيان تظهر من بين أشياء أخرى من خلال حقيقة أن المبادرين بالزعم يسكبون دموع التماسيح على الانتهاكات المزعومة لبروتوكول جنيف ، بينما يتعهدون بكل تأكيد التزام الصمت ازاء النتائج الرهيبة لأعمالهم في جنوب شرق آسيا . لم يقل لنا ممثل الولايات المتحدة أن جرائم الجنود الأمريكيين في تلك المنطقة من العالم مازالت تؤتي آثارها حتى اليوم . صحيح ان ممثل الولايات المتحدة قد اعترف بأن " الولايات المتحدة تدرك تماما أن الأسلحة الكيميائية قد استخدمت في الماضي في ميدان المعركة وكان لها آثارا مدمرة " لكنه لم يجرؤ على التسليم بأن الولايات المتحدة نفسها قد استخدمت الأسلحة الكيميائية بتوسع ، وانه ما من دولة في العالم على مدى التاريخ الانساني قد استخدمت الأسلحة الكيميائية على نفس نطاق استخدام الولايات المتحدة له . ومرة أخرى ، لم يقل لنا ان نتائج جرائم العسكريين الأمريكيين في جنوب شرق آسيا مازالت مستمرة حتى اليوم .

لقد قام وفد من أكاديمية علوم الاتحاد السوفياتي بزيارة فييت نام مؤخرا ، حيث قام بفحص نتائج دراسات آثار الحرب الكيميائية في ذلك البلد . واليكم بعض منها . ان الاستخدام الضخم للأسلحة الكيميائية بواسطة القوات المسلحة للولايات المتحدة ضد فيتنام خلال الفترة من ١٩٦١ — ١٩٧١ سبب تغيرات عميقة في البيئة الطبيعية للبلد ، وقوض الاقتصاد وأدخل اضرارا غير قابلة للاصلاح على صحة سكان فييت نام فأكثر من ١٠٠ ألف طن من مختلف المواد الكيميائية قد استخدمت ضد شعب فييت نام بما فيها ٩٦ ألف طن من سميات النباتات وأكثر من ٧ آلاف طن من الغازات الحربية وتم نشر العوامل الكيميائية السامة على ٤٤ في المائة من الغابات والأدغال الاستوائية و٤٠ في المائة من المناطق المزروعة في جنوب فييت نام واستخدمت القوات المسلحة الأمريكية في هجومها على مساحات شاسعة من الغابات والأراضي المزروعة ، العوامل الكيميائية بكميات ضخمة من ١٠ الى ١٠٠ كغم لكل هكتار . وقد أضيف حديثا الى الآلاف من ضحايا الأسلحة الكيميائية خلال فترة الحرب أولئك الضحايا الذين يعانون مما يسمى بالآثار بعيدة المدى

لتلك الأسلحة • فهناك اشخاص يعانون من الاضطرابات العصبية والأمراض الجلدية وأمراض أخرى أكثر خطورة مثل سرطان الكبد • وتنجب نساء فييت نام أطفالا مشوهين ويتعرضون للحمل غير الطبيعي وللاجهاض •

ومعظم التشوهات التي لوحظت حاليا في فييت نام، خاصة أثناء ميلاد الأطفال ، ناتجة عن اضطرابات في التركيبات الوراثية بسبب ثاني أكسيد الكربون وقد لوحظ أن طبيعة التغيرات في التركيب الوراثي لدى سكان فييت نام الذين عانوا من آثار " الخليط البرتقالي" تشابه التغيرات التي حدثت في تركيب الكروموزومات والتي لوحظت لدى سكان هيروشيما ونجازاكي الذين عانوا أهوال القنبلة الذرية • وعلى ذلك فيمكن في الوقت الحالي التأكيد على أنه نتيجة استخدام الولايات المتحدة لأنواع متعددة من أسلحة الدمار الشامل أصبح على كوكبنا فريقان من البشر يعانون من اضطرابات في تركيبهم الوراثي وهؤلاء موجودون بين سكان فييت نام واليابان •

لقد أصبح من الجلي أن الأمريكيين أنفسهم يعدون من ضحايا الحرب الكيميائية التي قادتها الولايات المتحدة في فيتنام فالتأثير البيئي المؤجل للقنابل التي قصفوا بها فييت نام قد تحول بشكل ارتدادي ليدمر نفس الأمريكيين الذين اشتركوا في الحرب في فييت نام • فأولئك الذين قاموا بالهجوم الكيميائي يعانون اليوم من نفس ما عانى منه خصومهم وضحاياهم السابقون فآلاف من المحاربين القدماء ضحايا الأسلحة الكيميائية قد تم تسجيلهم بالفعل في الولايات المتحدة •

ان اولئك الذين يبذلون كل ما في وسعهم ليثبتوا مالا يمكن اثباته ، وأعني أن الاتحاد السوفياتي وبلدان اشتراكية أخرى قد استخدموا على حد زعمهم الأسلحة الكيميائية ، يرغبون في التزام الصمت فيما يتعلق بالجرائم المذكورة أعلاه •

لقد أنكر ممثلو الاتحاد السوفياتي ، بما فيهم أولئك الموجودين في أعلى المستويات ، هذا الكذب بحزم في مختلف الأجهزة الدولية ونود أن نشير الى أن الكثير من العلماء والخبراء الموقرين، وبعضهم في الولايات المتحدة ، قد اكتشفوا عدم تطابق كامل للافتراءات المذكورة أعلاه مع المعلومات العلمية والطبية والفنية • وقد توصل الى هذه النتيجة أيضا فريق من العلماء لم يتمكن من الكشف أثناء زيارته لآسيا عن أي براهين على استخدام الأسلحة الكيميائية السوفياتية الصنع ويظهر ذلك في الوثيقة التي قدموها الى الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ومن التقارير الصحفية حتى أكثر القائمين على هذه الحملة الدعائية المضادة للسوفييت تفانيا ، مضطر للاعتراف بغياب أي حقائق في هذا الصدد •

واسمحوا لي مثلا أن اقتبس من المذكرة الموجهة من الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة الى السكرتير العام في ١٤ أيلول /سبتمبر ١٩٨١ " لقد درس الخبراء الامريكيون الاعراض الموصوفة في هذه التقارير وقيموها بهدف تحديد المادة السامة أو المواد السامة التي يمكن أن يكون لها مثل هذه الآثار وتوصلوا الى أن أي من عوامل الحرب الكيميائية المعروفة والمصنفة ، لا يمكن أن تكون قد سببت الى الاعراض التي وصفت أو أدت ، كما هو وارد ، الى هذا الموت السريع سواء تم استخدام تلك المواد وحدها أو بالاتحاد مع مواد أخرى •" كان يمكن انهاء الأمر عند ذلك • لقد انفجرت فقاعات الصابون ، لكن الحكومة الأمريكية عازمة على الاستمرار في الحملة التي بدأتها •

لم يتغير شيء ولا يمكن أن يتغير شيء في هذا الصدد بسبب هذه المعزوفة الجديدة للحكومة الأمريكية لقد حان الوقت لتتوقف الولايات المتحدة عن اختراع الاساطير حول الأسلحة الكيميائية السوفياتية الصنع فتلميحات الصحافة الغربية والرسميين الغربيين عن " التهديد الكيميائي السوفياتي لن تتحول الى حقيقة بمجرد تكرارها مرات كثيرة ولا تملك الصحافة الغربية أو أولئك الذين يمدونها بتلك المعلومات الكاذبة ولا يمكنهم أن يملكوا أى معلومات موضوعية حول استخدام الأسلحة الكيميائية السوفياتية الصنع لان تلك الحقائق غير موجودة على الاطلاق .

وكلمتان عن المفاوضات السوفياتية - الامريكية حول حظر الأسلحة الكيميائية لقد بين الرئيس بريجنيف تكرارا موقف الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بالمفاوضات الثنائية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ونحن مستعدون لاستئناف المباحثات التي أوقفت ، لكننا لا نتوجه لهم بالرجاء . ويمكننا أن نحقق خطوات للامام سواء بالمفاوضات مع الولايات المتحدة أو بدونها . لكننا لا يمكن أن نسمح بتشويه الحقائق .

ومن أنواع ذلك التشويه في بيان ممثل الولايات المتحدة محاولته خلق الانطباع بأن نوعا من الطرق المسدودة قد واجه المفاوضات السوفياتية الأمريكية حول مسألة الرقابة لكن هذه المحادثات لم تواجه مثل هذا الطريق المسدود ، كما هو واضح على وجه خاص في التقرير الأمريكي السوفياتي الى لجنة نزع السلاح في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٠ . فهذا التقرير (CD/112) يذكر على وجه الخصوص " تود الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ابلاغ الدول الأعضاء في لجنة نزع السلاح بعزمهم الأكيد على الاستمرار في جهودهم الدؤوبة للعثور على حلول مقبولة بالتبادل للقضايا بالغة التعقيد والتي لم تحل بعد والمتعلقة بالحظر الهام والشامل والقابل للتحقق للأسلحة الكيميائية ، واضعين نصب أعينهم استكمال المفاوضات الأمريكية السوفياتية بنجاح وتقديم مبادرة مشتركة الى لجنة نزع السلاح في أقرب وقت ممكن " .

كيف يمكن التحدث عن طريق مسدود بينما كان التاريخ المحدد ، في الواقع ، للجولة القادمة من المباحثات هو كانون الثاني /يناير ١٩٨١ . لقد قطعت الولايات المتحدة هذه المباحثات من جانب واحد بنفس الطريقة التي قطعت بها مفاوضات أخرى كثيرة مع الاتحاد السوفياتي حول مسائل تحديد الأسلحة . وقد قرروا أن يفعلوا ذلك ، ليس بسبب أى صعوبات ثارت حول مسألة أو أخرى خلال المفاوضات ، وانما وفقا للسياسة العامة المضادة للاتحاد السوفياتي والتي تنتهجها الحكومة الأمريكية فيما يتعلق بشؤون التسليح . وهذه أيضا حقيقة أخرى في هذا الشأن .

ان الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى ، كما يظهر في أعمالهم ، من بين جملة أشياء أخرى ، يشاركون بنشاط في الجهود الهادفة الى وقف انتاج الأسلحة الكيميائية وتدمير مخزونات مثل هذه الأسلحة ويعتقدون أن هذا النوع من أسلحة الدمار الشامل يجب ازالته نهائيا من الترسانات العسكرية .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل الاتحاد السوفياتي على بيانه . لقد وافق المتحدثون الثلاثة الباقون على قائمة المتحدثين اليوم وأقصد ممثلي كينيا والأرجنتين والصين ، نظرا لتأخر الوقت على تأجيل بياناتهم الى الاجتماع العام القادم للجنة يوم الثلاثاء ٣٠ آذار/مارس وأود أن أشكرهم نيابة عن اللجنة للتفهم الذى أبدوه وأؤكد لهم أن أسماءهم سوف تظهر على رأس قائمة المتحدثين في اجتماع ٣٠ آذار/مارس . هل هناك أى تعليقات أخرى ؟ السفير هردر طلب الكلمة .

السيد هردر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، ان وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية يقدر تماما جهودكم للتوصل المبكر الى اتفاق حول ولاية للفريق العامل المخصص للبند الأول من جدول أعمالنا .

ومنذ أيام، وجه وفدي ووفد جمهورية بولندا الشعبية ووفود أخرى اسئلة مناسبة الى وفد الولايات المتحدة بهدف استيضاح بعض المشاكل المتعلقة باقتراح الولايات المتحدة حول هذا الموضوع والمقدم في ١١ آذار/مارس . اننا مهتمون جدا بالحصول على اجابات واضحة على كل هذه الأسئلة لأن ذلك سوف يزود حكومتي بالمعلومات اللازمة لتحديد منهجنا المستقبلي من التوصل الى مشروع الولاية المذكورة أعلاه .

بعد القاء نظرة على قائمة المتحدثين اليوم وملاحظة وجود اسم ممثل الولايات المتحدة، توقعت، بصراحة، اجابة منه على الأسئلة العديدة التي وجهت الى وفده فيما يتعلق بجهودنا للاتفاق على ولاية الفريق العامل المخصص بمعاهدة للحظر الشامل للتجريب النووي . وكنت آمل بعد المحاولات التي قام بها وفدي ووفود أخرى أن أحصل على بعض الايضاحات من الوفد الأمريكي مذلك الوفد الذي يجب على الأقل أن يحترم الرغبات التي أعرب عنها أعضاء اللجنة ويبدي منهجا بناء فيما يتعلق بالبنود المدرجة على جدول أعمالنا . لكن ما حدث هو العكس تماما .

لقد استمع وفدي اليوم بأسف عميق الى بيان لم تتوار فيه الدعوة الى ضرورة المنحني الجديد في سباق التسلح الكيميائي ومن الواضح، أن البلد المعني لا يحتاج فقط الى تجارب على الأسلحة النووية من أجل " ردع معقول " وانما أيضا الى " ردع في مجال التسلح الكيميائي ". وعلى ذلك يمكننا أن نسأل أنفسنا عما اذا كان يجب على لجنة نزع السلاح أن تتحول، قبل دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح بقليل الى لجنة للاعلان عن مختلف أنواع نظريات الردع وتبريرها والحاجة الى استحداث ونشر أسلحة مناسبة بالغة التقدم . وفيما يتعلق بالأسلحة الثنائية، والتحقق من الالتزام باتفاقية الأسلحة الكيميائية، و " الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية " فقد أوضح وفدي موقفه في ٢٣ آذار/مارس ولا حاجة بنا لتكرار حججنا .

ومن خلالك يا سيادة الرئيس، نكرر طلبنا الى الوفد المذكور أعلاه بالرد على اسئلتنا، حيث أن الفشل في ذلك، قد يؤدي الى تعقيد بل وربما تأجيل التفاهم على صياغة ولاية للفريق العامل المخصص لحظر التجارب النووية .

السيد نوار فاليس (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس، لم أكن أرغب في اثارة نقطة نظام احتراما للسفير هردر الذي تعلو درجته عن درجتي، لكن بما أن ثلاثة من الممثلين الموقرين، ممثلي كينيا والأرجنتين والصين، قد سحبوا اسماءهم من على قائمة المتحدثين، فانني اعتقد اننا يجب أن نتقيد بقرارك ونرفع الجلسة الآن .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل بلجيكا، لقد فهمت أن البيان الذي ألقاه ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية كان في اطار ممارسة حق الرد، ولذلك السبب أعطيته الكلمة .

والآن أود أن أذكر باختصار موضوع آخر . أود أن أذكر أعضاء اللجنة انه وفقا لاحكام اللوائح المطبقة في مكتب الأمم المتحدة بجنيف يكون يوما الجمعة ٩ نيسان/ابريل والاثنين ١٢ نيسان/ابريل عطلتان رسميتان . وعلى ذلك فلن تتمكن اللجنة من عقد أي اجتماعات خلال هذين اليومين والرئيس مدرك تماما انه سيكون لدينا قدر كبير من العمل خلال الأسبوعين الأخيرين

من الجزء الأول لدورتنا ، وعلى ذلك فسوف اتشاور مع رؤساء أفرقة العمل لمعرفة احتياجاتهم فيما يتعلق باجتماعات اضافية ، خاصة خلال شهر نيسان /ابريل • وكما قلت في جلستنا العامة يوم الخميس الماضي ، فقد نضطر مستقبلا الى عقد اجتماعات متزامنة وسوف يبذل الرئيس قصارى جهده ، أثناء اعداد برنامج العمل للأسابيع القادمة ، لتقليل عدد مثل هذه الاجتماعات الى الحد الأدنى اللازم للسماح للجنة باكمال مهمتها •

لقد وزعت عليكم الأمانة اليوم ، بناء على طلبي ، وثيقة غير رسمية تتضمن برنامج زمني لاجتماعات اللجنة وأجهزتها الفرعية خلال الأسبوع القادم • وكما هي العادة فهو ارشادي ويمكن تغييره فيما بعد ، اذا لزم الأمر ، وفقا لمتطلبات عملنا •

اذا لم يكن هناك ثمة اعتراض ، فسوف اعتبر ان اللجنة موافقة على هذا البرنامج •

تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اسمحوا لي أن اذكركم أن اللجنة سوف تعقد اجتماع غير رسمي غدا ، الجمعة ، في الثالثة من بعد الظهر للنظر في طرق اعادة النظر في تشكيلها • وفي الوقت ذاته ، أود أن أطرح على اللجنة مسألة تقرير موعد اغلاق دورتنا ، بهدف اجراء ، تبادل في الآراء حول هذا الموضوع اذا أمكن ذلك ، والتوصل الى اتفاق • بعد ذلك مباشرة ، سيكون هناك اجتماع للفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية •

تعقد اللجنة جلستها العامة القادمة يوم الثلاثاء ، ٣٠ آذار/مارس في الساعة العاشرة صباحا •

رفعت الجلسة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠